

محكمة النقض  
الدائرة الجنائية  
أسباب الطعن بالنقض  
المقدم من:  
حسن كامل راتب حسن  
(المتهم الثالث والعشرين بأمر الإحالة)  
(محكوم عليه طاعن)

ضد  
النيابة العامة  
والمدعى بالحق المدني

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer - Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

- عن الحكم الحضوري الصادر ضده في الجناية رقم ٦٦٣٥ لسنة

٢٠٢١ جنايات قسم مصر القديمة (والمقيدة تحت رقم ١٧٣٦ لسنة

٢٠٢١ كلى جنوب القاهرة).

- حيث قام المحكوم عليه / حسن كامل راتب حسن بالتقرير بالطعن

بالنقض من محبسه بالتقرير رقم بتاريخ / ٦ / ٢٠٢٢

والمحكوم فيها بجلسة ٢٠٢٢/٤/٢١ حضورياً على المتهمين:

١- علاء محمد حسنين محمد.

٢- أكمل ربيع معوض جاد.

٣- عزالدين محمد حسنين محمد.

٤- محمد كامل ناجى حسنين.

٥- ناجح حسنين طه حسنين - شهرته ناجح زعيرة.

٦- عاطف عبدالحميد محمد مبارك.

٧- أحمد عبدالرؤف محمود على.

٨- أسامة على محمد حسنين السيد.

٩- إسحاق حليم حبيب خليل.

-٢-

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator – Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

١٠- ميلاد حليم حبيب خليل.

١١- عبدالعظيم عبدالكريم مخيمر سيد.

١٢- أحمد عبدالعظيم عبدالكريم مخيمر سيد.

١٣- شعبان مرسى خليفة على.

١٤- محمود رفعت بيومي أحمد محمد.

١٥- محمود عبدالفتاح أحمد أحمد.

١٦- محمد عبدالرحيم عبد النعيم عبدالرحيم.

١٧- أحمد صبرى أحمد إبراهيم.

١٨- أحمد على محمد حسين - شهرته أحمد جزيرة.

١٩- أشرف محمد صلاح حسن على الخربوطلى.

٢٠- محمد السيد عبدالرحمن على البيغدادى.

٢١- حسن كامل راتب حسن.

### وغيابيا للمتهمين:

١- رمضان إبراهيم مصطفى حسن.

٢- محمد عبدالعظيم عبدالكريم.

### أولاً: بمعاقبة المتهمين:

١- علاء محمد حسنين محمد.

- ٣ -

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

٢- أكمل ربيع معوض جاد.

٣- عز الدين محمد حساتين محمد.

٤- محمد كامل ناجي حساتين.

٥- ناجح حساتين طه حساتين - وشهرته ناجح زعبرة.

- بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات وتغريم كل منهم مبلغ مليون جنيه عما اسند اليهم  
من اتهامات.

ثانياً: بمعاينة المتهمين:

١- عاطف عبدالحميد محمد مبارك.

٢- أحمد عبدالرؤوف محمود على.

٣- أسامة على محمد حسنين السيد.

٤- إسحاق حليم حبيب خليل.

٥- ميلاد حليم حبيب خليل.

٦- عبدالعظيم عبدالكريم مخيمر سيد.

٧- أحمد عبدالعظيم عبدالكريم مخيمر سيد.

٨- شعبان مرسى خليفة على.

٩- محمود رفعت بيومى أحمد محمد.

١٠- محمود عبدالفتاح أحمد أحمد.

- ٤ -

Office : 57 shahab st. el mohandseen- agoza- Egypt

Mobile office : from 01205090018 to 0120590027

Fax : 02- 33040197

Web : www. http://hassanabouelenin.com

E.Mail : aboueleninh@yahoo.com

: Hassan@hassanabouelenin.com

مكتب : ٥٧ ش شهاب - المهندسين - العجوزة

ت : من ٠١٢٠٥٠٩٠٠١٨ الى ٠١٢٠٥٠٩٠٠٢٧

فاكس : ٠٠٢ / ٣٣٠٤٠١٩٧



١١- محمد عبدالرحيم عبدالنعيم عبدالرحيم

١٢- أحمد صبرى أحمد إبراهيم.

١٣- أحمد على محمد حسين - شهرته أحمد جزيرة.

١٤- أشرف محمد صلاح حسن على الخربوطلى.

١٥- محمد السيد عبدالرحمن على البغدادى.

١٦- رمضان ابراهيم مصطفى حسن.

١٧- محمد عبدالعظيم عبدالكريم مخيمر.

١٨- حسن كامل راتب حسن.

- بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريم كل منهم مبلغ مليون جنيه عما اسند اليهم من اتهامات.

ثالثاً: التحفظ على مواقع الحفر الاربعة لحين قيام المجلس الاعلى للأثار بإجراء أعمال

الحفائر على نفقة المحكوم عليهم ومصادرة المضبوطات جميعها والادوات والآلات

والمعدات المضبوطة والسيارتين رقمى ( ف د ص ١٥٧ ) ن ( س ق ٨٩٣٤ )

لصالح المجلس.

رابعاً: براءة المتهمين جميعاً من تهمة ادارة وتشكيل والانضمام والاشترك فى عصابة

لتهريب الاثار لخارج البلاد.

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

خامساً: فى موضوع الدعوى المدنية بإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية المختصة  
وابقت الفصل فى مصاريفها.

- ولما كان هذا الحكم الصادر بإدانة "حسن كامل راتب حسن" (المتهم الثالث والعشرين  
بأمر الإحالة) (الطاعن) بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ مليون  
جنيه معيباً وباطلاً فقد طعن عليه المحكوم ضده المذكور بطريق النقض فى الميعاد  
وبالإجراءات القانونية

ونورد فيما يلى أسباب الطعن بالنقض

-٦-

Office : 57 shahab st. el mohandseen- agoza- Egypt

Mobile office : from 01205090018 to 0120530027

Fax : 02- 33040197

Web : www. http://hassanabouelenin.com

E.Mail : aboueleninh@yahoo.com

: Hassan@hassanabouelenin.com

مكتب : ٥٧ ش شهاب - المهندسين - العجوزة

ت : من ٠١٢٠٥٠٩٠٠١٨ الى ٠١٢٠٥٠٩٠٠٢٧

فاكس : ٠٠٢ / ٣٣٠٤٠١٩٧

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer - Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

## السبب الأول التناقض والتهاثر والخذلان في التسبب

- ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد (ص ٥):

"حيث أن الواقعة حسبما استقرت في يقين المحكمة واطمأن إليها وجدانها وارتاح لها ضميرها مستخلصة من سائر أوراق الدعوي وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة تتحصل في أنه في فترة سابقة سادت البلاد فوضى عارمة أستغلها كل من ليس له ضمير او حس وطني و منهم من سولت له نفسة الاستيلاء على تراث وتاريخ هذا البلد العريق ، فكان أن اقتحم الغوغاء من المجرمين ونقبوا وسرقوا ما طالته أيديهم من آثار طالما تباهت بها مصر على سائر الأمم وجلبت العالم كافة لمجرد رؤيتها معروضة فيها فوقعت قطع أثرية منتمية إلى عصور مختلفة تاريخية في أيديهم فأخفوها رغم علمهم بأنها أثرا تاريخيا وبدنوا في الترويج عنها بقصد الاتجار فيها ببيعها فقام المتهم الأول "علاء محمد حسانين محمد" بممارسة نشاط واسع في مجال الاتجار في القطع الأثرية والتنقيب عن الآثار الغير مشروع و تزعم تشكيلاً عصابياً يقوم من خلاله بتمويل أعمال الحفر خلسه بحثاً وتنقيباً عن الآثار بعدة مناطق مختلفة على مستوى جمهورية مصر العربية بقصد سرقة القطع الأثرية كاملة أو فصل جزء منها عمداً لبيعها مجزئة وقيامه بتجميع العديد من القطع الأثرية التي

-٧-

مكتب : ٥٧ ش شهاب - المهندسين - العجوزة

Office : 57 shahab st. el mohandseen- agoza- Egypt

Mobile office : from 01205090018 to 01205090027

Fax : 02- 33040197

Web : www. http://hassanabouelenin.com

E.Mail : aboueleninh@yahoo.com

: hassan@hassanabouelenin.com

ت : من ٠١٢٠٥٠٩٠٠١٨ الى ٠١٢٠٥٠٩٠٠٢٧

فاكس : ٠٠٢ / ٣٣٠٤٠١٩٧

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

نتجت عن أعمال تنقيب غير مشروعة بمحافظة صعيد مصر وتم استخراجها بمعرفة آخرين وأنه في سبيله إلى إخفائها بإحدى مناطق الحفر بدائرة قسم مصر القديمة تمهيداً للتصرف فيها ببيعها والاتجار فيها والتربح من جراء ذلك، وبإجراء التحريات بمعرفة العميد/ شريف فيصل عبد الله رمضان وكيل ادارة مكافحة جرائم الأموال العامة بالقاهرة أفادت بمضمون ما سلف".

— كما أورد الحكم في موضع آخر (ص ١٢ و ١٣): "و قد تمكن العميد/ شريف

فيصل عبد الله رمضان لاحقاً من ضبط المتهم الثالث شقيق المتهم الأول حال ترده على دائرة قسم مصر القديمة بناءً على إذن النيابة العامة الصادر له وبفتيشه عثر بحوزته على هاتف محمول يحوى عدد من المحادثات والصور ومقاطع الفيديو المصورة لبعض من القطع الأثرية ومواقع الحفر المختلفة حسبما ثبت من فحص النيابة العامة للهواتف الخلوية وما ثبت بتقرير الادارة العامة للمساعدات الفنية بقطاع نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بوزارة الداخلية وقد أقر المتهم السالف باشتراكه وباقي المتهمين في التشكيل العصابي الذي يديره المتهم الأول للتنقيب عن الآثار بغرض التصرف فيها، كما أقر بوجود اتفاق مسبق بين شقيقة المتهم الأول وبين المتهم الثالث والعشرون "حسن كامل راتب حسن" على تمويل الأخير لأعمال الحفر والتنقيب عن الآثار عن طريق دفعة لمبلغ مالي قدرة أربعة عشر مليون و

-٨-



Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt

International Arbitrator – Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

خمسمائة ألف جنيه مصري من أصل مبلغ خمسون مليون جنيه مصري متفقاً عليها  
بينهما، وقد نشب بينهما خلاف حول ذلك التمويل والإنفاق المالي فطالب المتهم الثالث  
والعشرون شقيقة المتهم الأول برد تلك المبالغ وعندما رفض الأخير ردها قام بتحرير  
محضر بتهمة النصب ضده وعلى ذلك تدخل الوسطاء وقاموا بالتوفيق بينهما وانتهى  
الخلاف صلحاً في حضور المتهم الخامس "ناجح حسانين طه حسانين" والمشارك مع  
شقيقة المتهم الأول في التنقيب عن الآثار وعادا لاستئناف نشاطهما السالف،  
وبمواجهة المتهم الخامس أقر بتحقيقات النيابة العامة بمضمون ما أقر به المتهم  
الثالث وعلمه بقيام المتهم الأول بالإنفاق في الآثار وذلك بتمويل من المتهم الثالث  
والعشرون".

كما أورد الحكم في موضع آخر (ص ١٤ و ١٥ و ١٦) مؤدى شهادة العميد/

شريف فيصل عبد الله وكيل إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة بالقاهرة:

"حيث شهد العميد/ شريف فيصل عبد الله رمضان وكيل إدارة مكافحة جرائم الأموال

العامة بالقاهرة أنه بناءً على ما أسفرت عنه تحرياته السرية من قيام المتهم الأول

"علاء محمد حسانين محمد" بممارسة نشاط واسع في مجال الاتجار في القطع

الأثرية والتنقيب عن الآثار الغير مشروع وأنه يتزعم تشكيلاً عصابياً يقوم من

خلاله بتمويل أعمال الحفر خلسة بحثاً وتنقيباً عن الآثار بعدة مناطق مختلفة على

-٩-

Office : 57 shahab st. el mohandseen- agoza- Egypt

Mobile office : from 01205090018 to 0120590027

Fax : 02- 33040197

Web : www. http://hassanabouelenin.com

E.Mail : aboueleninh@yahoo.com

:hassan@hassanabouelenin.com

مكتب : ٥٧ ش شهاب - المهندسين - العجوزة

ت : من ٠١٢٠٥٠٩٠٠١٨ الى ٠١٢٠٥٠٩٠٠٢٧

فاكس : ٠٠٢ / ٣٣٠٤٠١٩٧

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator – Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

مستوى جمهورية مصر العربية بقصد سرقة القطع الأثرية كاملة أو فصل جزء منها  
عمداً لبيعها مجزئة وقيامه بتجميع العديد من القطع الأثرية التي نتجت عن أعمال  
تنقيب غير مشروعة بمحافظة صعيد مصر وتم استخراجها بمعرفة آخرين وأنه في  
سبيله إلى إخفائها بإحدى مناطق الحفر بدائرة قسم مصر القديمة تمهيداً للتصرف فيها  
ببيعها والإتجار فيها والتربح من جراء ذلك وقيام المتهم المذكور بالاشتراك مع كل  
من المتهمين الثالث "عز الدين محمد حسنين محمد" والسادس  
"عاطف عبد الحميد محمد مبارك" والسابع "أحمد عبد الرؤف محمود على"  
والتاسع "إسحاق حليم حبيب خليل" والعاشر "ميلاد حليم حبيب خليل" والحادي  
عشر "عبد العظيم عبد الكريم مخيمر" والثاني عشر  
"أحمد عبد العظيم عبد الكريم مخيمر" والثالث عشر "شعبان مرسى خليفة على"  
والخامس عشر "محمود عبد الفتاح أحمد أحمد" والسادس عشر  
"محمد عبد الرحيم عبد النعيم عبد الرحيم" والسابع عشر "أحمد صبري أحمد  
إبراهيم" والثامن عشر "أحمد على محمد حسين و شهرته أحمد جزيرة" والتاسع  
عشر "أشرف محمد صلاح حسن على الخربوطلي"  
والحادي والعشرون "رمضان إبراهيم مصطفى حسن" والثاني والعشرون "محمد  
عبد العظيم عبد الكريم" وآخرين في أعمال الحفر والتنقيب بمناطق متعددة ذات طبيعة  
أثرية بنطاق جنوب القاهرة بدون ترخيص وقيام المتهم الأول بإخفاء تلك القطع

- ١٠ -

Office : 57 shahab st. el mohandseen- agoza- Egypt

Mobile office : from 01205090018 to 0120530027

Fax : 02- 33040197

Web : www. http://hassanabouelenin.com

E.Mail : aboueleninh@yahoo.com

: Hassan@hassanabouelenin.com

مكتب : ٥٧ ش شهاب - المهندسين - العجوزة

ت : من ٠١٢٠٥٠٩٠٠١٨ الى ٠١٢٠٥٠٩٠٠٢٧

فاكس : ٠٠٢ / ٣٣٠٤٠١٩٧

الأثرية داخل تلك المناطق تمهيداً للتصرف فيها والتربح من جراء ذلك قيامهم باستخدام العديد من السيارات ملكهم وملك الغير في تسهيل تنقلاتهم لنقل القطع الأثرية من مواضع اكتشافها لمكان تخزينها تمهيداً للتصرف فيها، فأفرغ ذلك في محضر عرضة على النيابة العامة المختصة والتي أذنت له بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٣ أو من ينوبه أو يندبه من مأموري الضبط القضائي المختصين قانوناً لضبط و تفتيش المتهمين السالفين حال ترددهم على دائرة جنوب القاهرة وكذا ضبط و تفتيش السيارات قيادتهم لضبط ما يحوزونه أو يحرزونه من قطع أثرية ومعدات وأدوات تستخدم في أعمال الحفر بقصد التنقيب عن الآثار وما قد يظهر عرضاً أثناء الضبط والتفتيش وتعد حيازته أو إحرازه جريمة يعاقب عليها القانون، وندفاً لإذن النيابة العامة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٤ وردت إليه معلومات بتواجد المتهم الأول بدائرة قسم مصر القديمة عانداً من بلدته التابعة لمحافظة المنيا حائزاً ومحرزاً للعديد من القطع الأثرية التي جمعها من أعمال التنقيب الغير مشروع تمهيداً للتصرف فيها فتمكن من ضبط المتهم الأول السالف وبصحبه المتهم الثاني "أكمل ربيع معوض جاد" حال استقلالهما السيارة رقم (ط ي ج ٩٥٨) ماركة "ميتسوبيشى مونتيرو" موديل "٢٠١٧" سوداء اللون قيادة المتهم الأول فقام بضبطهما وبتفتيشهما والسيارة قيادتهم تمكن من ضبط عدد كبير من القطع والعملات الأثرية المختلفة الأشكال والأحجام، وقد أقر المتهم الأول بإحرازه وحيازته للقطع الأثرية المضبوطة حوزته



والمتحصل عليها من جراء أعمال الحفر في عدد من المناطق المختلفة بغرض إخفائها والتصرف فيها باستخدام العديد من السيارات ومنها السيارة المضبوطة لتسهيل تنقلاته وأقر المتهم الثاني بتواجده صديقة المتهم الأول بغرض تأمين تحركاته مع علمه بطبيعة نشاطه الإجرامي السالف، و أضاف المتهم الأول باشتراكه صديقة باقي المتهمين السالفين والمأذون بضبطهم وآخرين في أعمال الحفر خلسة بمناطق متعددة ذات الطبيعة الأثرية ومن بينها عدد أربع أماكن حفر بدائرة قسم مصر القديمة بقصد التنقيب عن الآثار وأنه قد عثر على بعض القطع الأثرية في الأماكن آنفة البيان وقام بتجميعها وإخفائها داخل إحدى الحفر أعلى تبة جبلية بجبل المعسكر بعزبة خير الله بدائرة قسم مصر القديمة تمهيداً للتصرف فيها وإيهام عملائه بكونها مقبرة مكتشفة حديثاً وأبدى استعداده للإرشاد عنها وعلى أثر ذلك قام باصطحاب المتهم الأول للإرشاد عن موقع إخفائه للقطع الأثرية وأماكن الاحتفاظ بها حيث أرشده المتهم السالف الى كوخ "عشة خشبية" بأعلى تبة جبلية كأننة في جبل المعسكر بمنطقة عزبة خير الله بدائرة قسم مصر القديمة، فتمكن من ضبط المتهمين التاسع و العاشر والمأذون بضبطهما حال تواجدهما داخل ذلك الكوخ السالف حيث عثر بداخله وبحوزتهم على عدداً من الأحجار والقطع الأثرية وكذا عدد من الأدوات المستخدمة في أعمال الحفر وقد أقر سالف الذكر بذات ما قرر به سابقهم وأقرا باشتراكهما وباقي المتهمين السالفين في حراسة ذلك الموقع وإجراء أعمال حفر به للتنقيب عن



الأثار بالمكان المضبوط والعديد من مواقع التنقيب الأخرى بتمويل من المتهم الأول بقصد استخراج القطع الأثرية أو فصل جزء منها عمداً والاستيلاء عليها وإخفائها تمهيدا للتصرف فيها وفي ذات الحين وردت إليه معلومات مفادها تواجد بعض المتهمين المأذون بضبطهم بدائرة قسم مصر القديمة فانتدب المقدم/ شادى محمد صبرى ابراهيم الشاهد رئيس مباحث قسم مصر القديمة لضبطهم وذلك نفاذاً لإذن النيابة العامة آنف البيان فتمكن الضابط السالف بناءً على ذلك الإذن والندب الخاص به من ضبط كلا من المتهمين السادس والسابع والثامن حال استقلالهم السيارة رقم (ف د ص ١٥٧) ماركة "رينو لوجان" فضى اللون وبمواجهتهم أقروا بالاشتراك مع المتهم الأول في أعمال الحفر والتنقيب عن الأثار وتناوبهم حراسة مواقع الحفر فيما بينهم وبين المتهمين الآخرين وتمكن الضابط السالف من ضبط المتهمين الحادي عشر والثاني عشر حال تواجدهما بمسكنهما بعزبة خير الله دائرة قسم مصر القديمة وبمواجهتهما أقر السالفين حال ضبطهما بالاشتراك وباقي المتهمين وآخرين في أعمال حفر الأماكن المضبوطة وكذا العديد من مواقع الحفر الأخرى بتمويل من المتهم الأول بقصد التنقيب عن الأثار كما أرشداً عن أحد مواقع الحفر أعلى ذات التبة الجبلية والذي تمكن فيه الضابط السالف من ضبط كلا من المتهمين الثالث عشر والرابع عشر حال تواجدهما لحراسة ذلك الموقع وبمواجهة الآخرين أقر بذات ما قرره المتهمين المضبوطين، وقام بנדب الرائد/ أحمد مصلح حسنين أحمد معاون مباحث قسم مصر

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

القديمة لضبط باقي الماذون بضبطهم وتفتيشهم فتمكن الضابط السالف من ضبط  
المتهمين الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر  
والعشرون حال تواجدهم بجوار أحد مواقع التنقيب بشارع مصطفى الدندراوى عزبة  
خير الله قسم مصر القديمة وعثر بداخل ذلك الموقع على أدوات حفر وبمواجهتهم  
أقروا بذات ما أقر به سابقهم وأرشدوا عن موقع تنقيب آخر كانن بذات نطاق عزبة  
خير الله وقد عثر بداخله على العديد من أدوات الحفر، وأضاف أنه قد تمكن لاحقاً من  
ضبط المتهم الثالث شقيق المتهم الأول حال ترده على دائرة قسم مصر القديمة بناءً  
على إذن النيابة العامة الصادر له وبتفتيشه عثر بحوزته على هاتف محمول يحوى  
عدد من المحادثات والصور ومقاطع الفيديو المصورة لبعض من القطع الأثرية  
ومواقع الحفر المختلفة وقد أقر المتهم السالف باشتراكه و باقى المتهمين فى  
التشكيل العصابى الذى يديره المتهم الأول للتنقيب عن الآثار بغرض  
التصرف فيها كما أقر بوجود اتفاق مسبق بين شقيقه المتهم الأول وبين المتهم  
الثالث والعشرون "حسن كامل راتب حسن" على تمويل الأخير لأعمال الحفر والتنقيب  
عن الآثار عن طريق دفعة لمبلغ مالي قدرة أربعة عشر مليون وخمسمائة ألف جنيهه  
مصري من أصل مبلغ خمسون مليون جنيهه مصري متفقاً عليها بينهما، وقد نشب  
بينهما خلاف حول ذلك التمويل والأنفاق المالي فطالب المتهم الثالث والعشرون شقيقة  
المتهم الأول برد تلك المبالغ وعندما رفض الأخير ردها قام بتحرير محضر بتهمة

- ١٤ -

Office : 57 shahab st. el mohandseen- agoza- Egypt  
Mobile office : from 01205990018 to 01205990027  
Fax : 02- 33040197

Web : www. http://hassanabouelenin.com  
E.Mail : aboueleninh@yahoo.com  
: Hassan@hassanabouelenin.com

مكتب : ٥٧ ش شهاب - المهندسين - العجوزة  
ت : من ٠١٢٠٥٠٩٠٠١٨ الى ٠١٢٠٥٠٩٠٠٢٧  
فاكس : ٠٠٢ / ٣٣٠٤٠١٩٧

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer - Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

النصب ضده وعلى ذلك تدخل الوسيط وقاموا بالتوفيق بينهما وانتهى الخلاف صلحاً في حضور المتهم الخامس "ناجح حسنين طه حسنين" والمشارك مع شقيقه المتهم الأول في التنقيب عن الآثار وعادا لاستئناف نشاطهما السالف، و بإجراء تحرياته التكميلية عما سلف بيانه أكدت صحة ما قرر به المتهم المضبوط، فأستصدر أمر من النيابة العامة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ لضبط المتهم الثالث والعشرون وبناءً على ذلك تمكن من ضبط المتهم السالف، وباستكمال تحرياته توصلت الى أن المتهم الرابع "محمد كامل ناجي حسنين" نجل شقيقه المتهم الأول يقوم بالاشتراك مع باقي المتهمين ويعاون المتهم الأول في أعمال الحفر خلسه في مواقع الحفر السابق ضبطها ومواقع أخرى بمحافظات الصعيد وأن المتهم الأول قد استعان به في نقل وإخفاء المتحصلات من القطع الأثرية والتي يتم العثور عليها من مواقع اكتشافها لأماكن تخزينها تمهيدا للتصرف فيها فأستصدر أذنا من النيابة العامة بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٢ لضبط وتفتيش المتهم السالف حال ترده على دائرة جنوب القاهرة، ونفاذا لأذن النيابة العامة تمكن من ضبطه مستقلا سيارة وبتفتيشه عثر معه على هاتف محمول بداخلة مقاطع فيديو مصورة تحوى استخراج وعرض لقطع يشتهه في أثريتها وبعض المحادثات على تطبيق (الواتس آب) حول الاتجار في القطع الأثرية، وقد أقر المتهم السالف بذات مضمون ما أقر به سابقه من المتهمين كما أقر بقيام المتهم الأول بالاستعانة به في نقل وتجميع وإخفاء القطع الأثرية تمهيدا للتصرف فيها وأنه على

- ١٥ -

مكتب : ٥٧ ش شهاب - المهندسين - العجوزة  
ت : من ٠١٢٠٥٠٩٠٠١٨ الى ٠١٢٠٥٠٩٠٠٢٧  
فاكس : ٠٠٢ / ٣٣٠٤٠١٩٧

Web : [www.http://hassanabouelenin.com](http://hassanabouelenin.com)  
E.Mail : [aboueleninh@yahoo.com](mailto:aboueleninh@yahoo.com)  
: [Hassan@hassanabouelenin.com](mailto:Hassan@hassanabouelenin.com)

Office : 57 shahab st. el mohandseen- agoza- Egypt  
Mobile office : from 01205090018 to 01205090027  
Fax : 02- 33040197

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

علم بسابقة اطلاق المتهم الثالث والعشرون في تمويل اعمال الحفر للتنقيب عن الآثار وذلك بالاتفاق مع المتهم الأول بتسليم الأخير مبالغ مالية وأن المتهم الأول يقوم باستخدام بعض القطع المزيفة الغير أثرية مع علمه بذلك لإيهام الآخرين كونها قطع أثرية والنصب عليهم.

- كما أحال في مضمون شهادة المقدم / شادي محمد صبري

والرائد / أحمد مصلح حسنين إلى ما شهد به الشاهد الأول سالف الذكر.

- كما أورد الحكم (ص ٥٥): "وحيث أن المحكمة و قد أطمأنت الى أدلة الثبوت في

الدعوى من أقوال الشهود فيها و ما ثبت من مطالعة مستنداتها وهي أدلة متساندة في مجموعها لم ينل منها دفاع ولم يصبها عوار قام بها الاتهام صحيحا قبل المتهمين و

تكاملت أركانه في حقهم ، فإن المحكمة وقد هالها ما أقدم عليه ذلك التشكيل

العصابي من جرم والذي تزعمه نائب سابق اختاره أبناء دائرته ومنحوه الثقة

ليمثلهم تحت قبة البرلمان واستغل تلك الثقة في ارتكاب الأعمال الإجرامية و شاركه

في إجرامه رجل أعمال كان ملئ السمع و الأبصار أعطاه المولى عز و جل الأموال

الوفيرة فأتبع خطوات الشيطان فذل و هوى الى أسفل السافلين مع اللصوص

والخارجين عن القانون كل ذلك طمعا في الكسب الحرام، أن ما قام به أفراد ذلك

التشكيل العصابي من جرم طال مقدرات الدولة المصرية وكنوزها مما تركه الأجداد





ويملكه شعب مصر بكافة اجياله المتعاقبة السابقة منها والحالية والقادمة فقد ترك  
الأجداد تلك الثروات والكنوز أمانة لتحملها الأجيال إلا أن هؤلاء المجرمين الضالين قد  
خانوا تلك الأمانة وخانوا الوطن وهان عليهم أن تقف مصر شامخة بين الأمم  
بحضارتها وثقافتها فأقدموا على العبث بها والاستئثار بغنائمه طمعاً في مكسب زائل  
مفرطين في الغالي والنفيس من تراث الدولة المصرية على مدار العصور التاريخية  
والذي لا يقدر بمال ولا يوزن بقيمة و هو ما تعلق به الدولة المصرية قدراً وتزهو به  
فخراً بين الأمم ولا يسع المحكمة سوى أن تنزل عليهم العقاب جراء لما اقترفته  
أيديهم بارتكابهم لتلك الجرائم المسندة إليهم".

- ومفاد ما أورده الحكم على السياق المتقدم أن هناك تشكيلاً عصابياً شكله وأدار  
عصابته المتهم الأول "علاء محمد حسنين محمد" وأن باقي المتهمين من الثاني حتى  
الثاني والعشرين قد ساهموا فيه كأعضاء في ذلك التشكيل العصابي وأن المتهم الثالث  
والعشرين "حسن راتب كامل حسن - الطاعن" قد اشترك في تلك العصابة التي من  
أغراضها تهريب الآثار إلى خارج البلاد بأن قام بتمويل العصابة بالمبالغ النقدية على  
نحو ما أورده الحكم.

- ومفاد ما أورده الحكم على السياق المتقدم أن هناك تشكيلاً عصابياً الغرض منه الحفر  
والتنقيب على الآثار والإتجار بها وأن المتهم الأول يرأس هذا التشكيل أما باقي  
المتهمين ومن بينهم المتهم الثالث والعشرين "الطاعن" عضو في هذا التشكيل.



- لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في موضع آخر (ص ٦١):

"ولما كان ذلك وكان تشكيل وإدارة عصابة والانضمام اليها والاشتراك فيها بقصد تهريب الآثار لخارج البلاد لا تطمئن المحكمة إلى إسناده للمتهمين إذ لا دليل عليّة سوى أقوال ضابط الواقعة وتحرّياته التي لم تعزز بثمة قرائن تطمئن إليها المحكمة فلم يضبط أية وقائع تستدل منها المحكمة على قصد المتهمين لتهريب الآثار خارج البلاد ولا يتبقى بالأوراق سوى تلك التحريات وهو ما لا يحظ بثقة واطمئنان المحكمة إليه عملاً بحقها في تجزئة أقوال الشاهد وتحرّياته مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في سطر منها مادام تقدير الدليل موكلاً إلى اقتناعها، ولما كان ما تقدم فإن الأوراق تكون خلوا مما يثبت على سبيل الجرم و اليقين أن المتهمين قد قارفوا الانضمام إلى تشكيل عصابي بغرض تهريب الآثار خارج البلاد، مما يتعين معه القضاء ببراءتهم مما أسند اليهم عن تهمة إدارة و تشكيل والانضمام والاشتراك في عصابة غرضها تهريب الآثار لخارج البلاد عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية".

- لما كان ما تقدم فإن ما أورده الحكم بأسبابه على السياق المتقدم بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر على نحو لا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة والذي من شأنه



أن يجعل الدليل متهادماً متساقطاً لا شيء فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة  
يصح الاعتماد عليها.

(طعن ٢٣٦٠٧ لسنة ٨٨ ق - جلسة ٢٠٢١/١/٥)

(طعن ٧٢٦٣ لسنة ٨٨ ق - جلسة ٢٠٢١/١/٩)

- هذا فضلاً عن أن في اعتناق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين في مقام تحصيله  
لواقعة الدعوى وأخذه بهما يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم  
استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة الأمر  
الذي يعجز محكمة النقض أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها  
في الدعوى فضلاً عما ينبئ عنه من أن الواقعة لم تكن واضحةً لديها بالقدر الذي  
يؤمن معه القول أنها عندما قضت في الدعوى كان قضاؤها عن بصر وبصيرة كما لا  
يؤمن معه خطؤها في تقدير مسئولية الطاعن ومن ثم يكون حكمها متهاتراً متخاذلاً  
في أسبابه متناقضاً في بيان الواقعة تناقضاً يعيبه.

(طعن ١٦٤٨٥ لسنة ٨٤ ق - جلسة ٢٠٢٠/٢/٢٢)

(طعن ٢١٠٠٢ لسنة ٨٧ ق - جلسة ٢٠٢٠/٢/١٨)

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

## السبب الثاني تناقض آخر وخذلان وتهاتر في التسبب

- ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه (ص ٢٢) أنه أوري:  
"وحيث أن المحكمة تشير تقديمًا لقضائها أنه من المقرر بنص المادة ٣٩/أولاً و  
ثانياً من قانون العقوبات أنه "يعد فاعلاً للجريمة أولاً من يرتكبها وحدة أو مع غيره  
ثانياً من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمداً عملاً من  
الأعمال المكونة لها" فالفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها  
فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمداً  
عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال وعندئذ يكون فاعلاً مع  
غيره إذ صحت لديه نية التدخل في ارتكابها وأن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا  
يقتضي في الواقع أكثر من تقابل إرادة المساهمين فيها ولا يشترط لتوافره مضي وقت  
معين بل أنه من الجائز قانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة

- ٢٠ -



تنفيذها تحقيقاً لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر في ارتكاب الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وأنه يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً في الجريمة أن يسهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها، وكان الواقع في الدعوى مستفاداً من أدلة الثبوت المار ببيانها والتي اطمأنت إليها المحكمة واعتقتها قد جاء كافياً بذاته للتدليل على قيام اتفاق بين المتهمين جميعاً على ارتكاب الواقعة المسندة إليهم وذلك في ذات الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قد قصد قصد الآخر في إيقاعها وقارف أفعالاً من الأفعال المكونة لها ومن ثم فإن الواقعة قد وقعت تنفيذاً لقصدهم المشترك باعتبارهم فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات".

- ومفاد ما أورده الحكم على السياق المتقدم أنه انتهى إلى إدانة المتهمين جميعاً ومن بينهم الطاعن باعتبارهم فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة (٣٩) من قانون العقوبات.  
- لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه في موضع آخر من (ص ٤٠)

أورى:



"فالاتفاق هو اتحاد إرادتين أو أكثر وعقد العزم على ارتكاب الجريمة فإذا اتحدت إرادات المتفقين و انعقد العزم بينهم على ارتكاب الجريمة ثم ارتكابها أحدهم يكون من ارتكبها فاعل لهذه الجريمة ويكون الباقيون شركاء لهذا الفاعل.

– كما أنه من المقرر أن جريمة الاشتراك بالمساعدة والمنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة (٤٠) من قانون العقوبات: "أن يكون هناك اتفاق سابق بين الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة بل يكفي أن يكون الشريك عالماً بارتكاب الفاعل للجريمة و أن يساعده في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها".

– فالمساعدة تعنى تسهيل ارتكاب الفاعل للجريمة أو تقديم العون له لارتكابها أو تمكينه من ذلك ولم يحدد المشرع وسائل المساعدة فقد تكون تلك الوسائل مادية أو معنوية وقد تكون مجهزة أو مسهلة أو متممة وقد تكون سابقة على الجريمة ومعاصرة لهذا التنفيذ.

– وحيث أن الثابت من الأوراق قيام المتهم الثالث والعشرون بالاتفاق مع المتهم الأول على إمداده بالأموال نظير قيام المتهم الأول بإحضار الأدوات والعمالة اللازمة للتنقيب عن الآثار وهو ما يتحقق معه أركان جريمة الاتفاق على الحفر خلسة وساعده بإمداده بالأموال اللازمة للتخطيط لتلك الجريمة وتنفيذها مما يتحقق معه أركان الاتفاق والمساعدة المؤتممة بالمادتين (٤٠)/الفقرة الثانية

والثالثة، ٤١/الفقرة الأولى) من قانون العقوبات.



- ومفاد ما أورده الحكم على السياق المتقدم أن الطاعن شريك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة بارتكاب جريمة إجراء أعمال حفر في أربعة مواقع بقصد الحصول على الآثار بدون ترخيص بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده بإمداده بالأموال النقدية اللازمة للتخطيط للجريمة وتنفيذها فتمت الجريمة بناءً على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة.

- لما كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم على السياق المتقدم يضيف سبباً آخر لعوار الحكم المطعون فيه بتهاتر وخذلان وتناقض بحيث بات من يقرأ الحكم مشدوهاً حانراً عاجزاً في أن يقف على الصورة التي استقرت في ذهن المحكمة في خصوص مساهمة الطاعن هل كانت مساهمته كفاعل أصلي كما أورد الحكم في موضع منه أم كشريك بالاتفاق والمساعدة وكل ما سلف تهاتر وخذلان ينبو أن الواقعة لم تكن مستقرة أمام عيون المحكمة راسخة في وجدانها الاستقرار الشافي والكافي الذي يرقى بها إلى مرتبة الوقائع الثابتة على نحو لا يؤمن معه القول أن المحكمة محصت وقائع الدعوى وأدلتها التمحيص الشافي والكافي الذي يهيئ لها فرصة التعرف على الحقيقة بما لا يؤمن معه القول أنها عندما قضت في الدعوى كان قضاؤها عن بصر وبصيرة كما لا يؤمن خطؤها في تقدير مسؤولية المحكوم عليه "الطاعن" بما يشوب الحكم والحال كذلك بالتهاتر والخذلان والتناقض.



## السبب الثالث قصور آخر في التسبب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد وخطأ في تطبيق القانون

- ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه (ص ٣٤، ٣٥) أنه أوري:  
"وحيث أنه عن الدفع بعدم الاعتداد بأقوال الشاهد السابع لمخالفتها ما جاء بالأوراق:  
فإنه من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها وتعويل القضاء عليها مرجعة الى  
محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة الشاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع  
الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.  
وكان من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت  
صحتها واقتنعت بصدورها عن من نقلت عنه.  
وحيث أنه لما كان ذلك وهدياً بما تقدم بأن ما قرره وشهد به الشاهد السابع "وليد  
عبد العظيم سليمان محمد" بتحقيقات النيابة العامة في القضية رقم ٨٨٠٩ لسنة  
٢٠١٧ جنح مركز الجيزة وأصر على تلك الأقوال بتحقيقات النيابة العامة في الدعوى  
الماثلة بأنه تجمعها علاقات تجارية مع كل من المتهمين الأول والثالث والعشرون وأنه  
بحكم تلك العلاقة كان يعلم بوجود صداقة بين سالفى الذكر وفوجئ عام ٢٠١٧ بأن

- ٢٤ -



Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

المتهم الثالث والعشرون طلب وساطته مع المتهم الأول بوصفه صديق الطرفين في إنهاء نزاع مالي بينهما يدور حول مبلغ "ثلاثة ملايين دولار أمريكي" قيل له أنه أعطاه إياها لكنه اختلسه لنفسه وقد بادر السالف الى تلبية تلك الوساطة بينهما وذهب و تقابل مع المتهم الأول وطلب مئة رد المبلغ السالف "لكن الأخير أخبره بأن تلك الأموال خاصة بتجارة الآثار بينهما وليست مبالغ لأية مشاريع بينهما وأنه تحصل من المتهم الثالث والعشرون على سيارة مرسيدس لنقل الآثار بها و كذا على شقة لتخزين الآثار فيها"، وطلب منه المتهم الثالث و العشرون أن يتوجه للشهادة عن استلام المتهم الأول للمبلغ السالف دون ذكر موضوع تجارة الآثار، ومن ثم فإن المحكمة تطمئن لتلك الأقوال والتي قررها الشاهد السالف في القضية آنفة البيان عام ٢٠١٧ وأصر على تلك الأقوال بتحقيقات النيابة في الدعوى المطروحة أمام المحكمة وترى أنها رواية منقولة تطمئن اليها وتقتنع بصدورها عن نقلت عنه و يكون ما تساند الدفاع عليه غير سديد".

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في موضع آخر (ص ٤٢)،

(٤٣): " وحيث أن المحكمة وبما لها من سلطة أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر الأخرى المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعات الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، فإنها تطمئن إلى أن المبلغ الذي قام المتهم الثالث والعشرون

- ٢٥ -



"حسن كامل راتب حسن" بإعطائه للمتهم الأول "علاء محمد حسنين محمد" وقدرة "أربعة عشر مليون وخمسمائة ألف جنية مصري" من أصل "خمسون مليون جنية مصري" هي لتمويل أعمال الحفر في الأماكن الأثرية المبينة بالتحقيقات للتفتيش عن الآثار والاتجار فيها وهي الرواية التي قرر بها الشاهد السابع "وليد عبد العظيم سليمان محمد" منذ فجر التحقيقات في القضية رقم ٨٠٩٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة ، و أبلغه بها المتهم الأول وأصر الشاهد على الأدلاء بها حتى بعد ضبط المتهمين واستجوابهما بتحقيقات النيابة العامة في الدعوى المطروحة فقد قرر بأن المتهم الثالث والعشرون طلب وساطته مع المتهم الأول بوصفه صديق الطرفين في إنهاء نزاع مالي بينهما يدور حول مبلغ "ثلاثة ملايين دولار أمريكي" قيل له أنه أعطاه إياها لكنه اختلسه لنفسه وقد بادر السالف الى تلبية تلك الوساطة بينهما وذهب وتقابل مع المتهم الأول و طلب منه رد المبلغ السالف "لكن الأخير أخبره بأن تلك الأموال خاصة بتجارة الآثار بينهما وليست مبالغ لأية مشاريع بينهما وأنه تحصل من المتهم الثالث والعشرون على سيارة مرسيدس لنقل الآثار بها وكذا على شقة لتخزين الآثار فيها"، وطلب منه المتهم الثالث والعشرون أن يتوجه للشهادة عن استلام المتهم الأول للمبلغ السالف دون ذكر موضوع تجارة الآثار، و قد تأيدت تلك الصورة أيضاً بما قرره المتهمين الثالث والرابع والخامس حيث أقر المتهم الثالث بعلمه بأن شقيقه المتهم الأول يتجر في الآثار وأن ما حواه هاتفه المحمول من



مقاطع مصورة لقطع أثرية ومحادثات ورسائل نصية مع آخرين حول الإتجار في الآثار كانت لإرسالها لشقيقه المتهم الأول حيث أن الأخير على فهم ودراية بالآثار، و أقر المتهم الرابع أنه بعد ظهور الثراء على المتهم الأول شقيق والدته وعلمه بإتجاره في الآثار طلب منه الأخير بعدم الإفصاح عن ذلك وأن المتهم الأول قد اصطحب المتهم الثالث والعشرون لمدينة الأقصر عارضاً عليه آثار مقلدة على اعتبار أنها حقيقية وكذا عرض عليه مقبرة طالبا منه مبلغ "ثلاثة ملايين دولار أمريكي" لتمويل استخراج الآثار منها وتسليمها له فقام الأخير بإعطائه المبلغ السالف على دفعات وأقر المتهم الخامس بأنه علم بتحصيل المتهم الأول على مبلغ "ثلاثة ملايين دولار" من المتهم الثالث والعشرون لتمويل أعمال الحفر في مواقع عديدة و للإتجار في الآثار والتنقيب عنها بفتح مقبرة وقيام الأول باصطحاب الأخير لمدينة الأقصر لذلك السبب وجعله يشاهد ثلاث توابيت أثرية فارغة في بيت مهجور، و تأيدت أيضاً تلك الصورة بما توصلت إليه تحريات الشاهد الأول العميد "شريف فيصل عبد الله رمضان" وكيل ادارة مكافحة جرائم الأموال العامة بالقاهرة من قيام المتهم الثالث والعشرون بتمويل أعمال الحفر بقصد الحصول على الآثار بدون ترخيص وكذا تمويل الإتجار في الآثار و ذلك بالاتفاق مع المتهم الأول على ذلك وساعدة بإمداده بالمبالغ النقدية اللازمة للتخطيط لذلك وتنفيذه، ومن خلال تلك الأقوال والتحريات يكون قد ثبت في يقين المحكمة الصورة الصحيحة لواقعات الدعوى من قيام المتهم الثالث والعشرون بتمويل أعمال

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator – Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

الحفر للتقيب عن الآثار والإتجار فيها ، ولا ينال من صحة تلك الصورة التي استخلصتها المحكمة ما جاء بدفاع المتهم الثالث والعشرون وشهود النفي أن ذلك المبلغ الذي تلقاه المتهم الأول كان بغرض المشاركة في مشروع استثماري بالمملكة العربية السعودية بالرياض مع من تدعى الأميرة "نوف" ذلك أن المشروع المزعوم بأقوال المتهم الثالث والعشرون وما جاء بدفاعه من المفترض أنه من المشروعات الكبرى وأن حجم الاستثمارات فيه بمليارات الجنيهات مما كان يستلزم ويستوجب وجود عقود مشاركة وأوراق رسمية موثقة بين أطرافه تثبت تلك الاتفاقيات إلا أن التحقيقات قد جاءت خلوا من ذلك، فقد خلت التحقيقات من أي أدلة موثقة على صدق تلك الرواية وما قدمه دفاع المتهمين من صورة عرفية لمذكرة تفاهم ما هي إلا صورة ضوئية لا تحمل أية صفة رسمية أو قانونية ولا يعتد بها ولا يتصور في منطوق العقل أن يقوم المتهم الثالث والعشرون – وهو من كبار رجال الأعمال في مصر ويدير استثمارات بملايين الجنيهات ولديه من المؤسسات التي من خلالها يدير تلك الاستثمارات – أن يقوم بإعطاء المتهم الأول ملايين الجنيهات في حقايب ولا يوجد أية عقود مشاركة أو عقود قانونية أو أوراق رسمية موثقة بين الطرفين تثبت قيامة بإعطاء تلك المبالغ للمتهم الأول والغرض الذي من أجله تم دفع تلك المبالغ، ومن ثم لا تظمن المحكمة الى تلك الرواية التي جاءت بأقوال المتهمين ودفاعهم وتطرحها لعدم أستنادها إلى أية أدلة تقتنع بها المحكمة".



وما أورده الحكم على السياق المتقدم مشوب من عدة وجوه:

أولها: أنه حين عرضه للواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة عليها لم يعرض هذا لشهادة

الشاهد السابع "وليد عبد العظيم سليمان".

ثانيها: أن شهادة هذا الشاهد في القضية ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جرح مركز الجيزة قد

ثبت بمحضر تحقيق ٢٠١٧/١١/١ (ص ٥٢) "اللي حصل اني صديق للمدعو علاء

حسانين من حوالي عشرة سنين وتربطني صلة جيدة بالدكتور/ حسن راتب لما

عرفت المشكلة اللي ما بينهم حبيت اتوسط بين الطرفين علشان أحل الموضوع

وقتها .. ووقتها كان "علاء حسانين" محبوس في مركز شرطة أبو النمرس على

ذمة القضية اللي عملها ليه الدكتور/ حسن .. وتوجهت للدكتور/ حسن علشان

أتوسط لحل الموضوع واستأذنته للبدء في إجراءات الوساطة علشان نوصل لحل

بدلاً من إجراءات المحاكمة والدكتور/ حسن استجاب وقالني نبدأ حالاً وأنا طلبت

زوجة "علاء حسانين" وطلبت مني اني استنى لما "علاء" يخرج .. لازم "علاء"

يخرج الأول.

س: وبماذا أخبرك المتهم "حسن راتب" بخصوص تلك المبالغ المستحقة له آنذاك؟

ج: هو الدكتور/ حسن أبلغني أنه يعمل مشروع كبير مع الأميرة "نوف" وأنه سلم  
"علاء" ٣ مليون دولار يوصلهم للأميرة "نوف" لكن "علاء" ماوصلش الفلوس  
للأميرة.

- ومن ثم فقد خلت أقواله بتحقيقات القضية ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ ما أورده الحكم نقلاً  
عنها (ص ٣٥ من أسباب الحكم) من أنه قرر بتحقيقات تلك القضية أن المبلغ سالف  
البيان قد أخبره المتهم "علاء حسانين" أنه بقصد تجارة الآثار بينهما وليس بقصد  
مشاريع.

ثالثها: الثابت من التحريات التي تمت بالقضية رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ صحة بلاغ  
الدكتور/ حسن راتب من أن المبلغ كان بهدف مشاريع تجارية مع الأميرة "نوف"  
ولم يكن بقصد الاتجار في آثار وصحة الواقعة المبلغ بها من أنها تتضمن جريمة  
نصب وإذ تم التصالح بينهما على أساس أن المتهم الأول "علاء حسانين" يقوم  
بسداد المبلغ فقد صدر قرار بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية أصبح عنواناً  
للحقيقة فيما أثبتته من وقائع على السياق المتقدم من أن الواقعة في حقيقتها تشكل  
جريمة نصب وأن استلام "علاء حسانين" للمبلغ كان بقصد توصيله للأميرة  
"نوف" للمشروع التجاري الذي كان مزماً قيامه بينهما ومن ثم فإن القرار  
الصادر بالأوجه عن هذه الواقعة العينية بخصوص حقيقة الأساس الذي تسلم  
بموجبه المتهم الأول هذا المبلغ كان بغرض المشروع التجاري - سالف البيان -



ومن ثم فإنه كما سيرد في الوجه التالي "الخامس" يكون وقد حاز حجية مانعة من العودة إلى هذا الدليل ومن ثم فإن تعويل الحكم على ما شهد به الشاهد السابع "وليد عبد العظيم سليمان" - على النحو سالف البيان - الذي أورده الحكم وعول عليه كدليل من أدلة الثبوت في إدانة الطاعن يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال لما هو مقرر.

- وأن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بفساد الاستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستنباط ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة في اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو إلى عدم فهم العناصر الواقعية التي تثبت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر كما في حالة عدم اللزوم المنطقي للنتيجة التي انتهت إليها المحكمة بناء على تلك العناصر التي تثبت لديها بأن كانت هذه الأدلة التي قام عليها الحكم ليس من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى ما انتهى إليه أو استخلص من الأوراق واقعة لا تنتجها.

(طعن رقم ٢٩٠ لسنة ٧٨ ق - جلسة ٢٠١٠/٢/٤)

ذات المبدأ (طعن رقم ٦٦٤٩ لسنة ٧٥ ق - جلسة ٢٠١٥/٤/٢٧) دوائر مدنية وتجارية

رابعها: أن الشاهد سالف الذكر شهد بتحقيقات المحكمة (ص ٣٢):

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer - Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

ج: فيما بعد دخلت شهدت في المحكمة وإنما اللي نما إلى علمي أن "حسن راتب" تنازل عن المحضر ومعرّش أنهم بيتاجروا في الآثار من عدمه ومحصلش إني "حسن راتب" أو "علاء" قال أنه فيه آثار.

خامسها: أن المتهم الأول "علاء حسنين" نفى بالتحقيقات وأمام المحكمة ما ذكره الشاهد السابع على النحو سالف البيان والذي نقل عنه الحكم.

- لما كان ما تقدم وكان من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها أو عناصرها المختلفة، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغاً وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى، وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند إليه في الإدانة إلى ما يخالف الثابت بالأوراق على النحو سالف البيان يكون قد استند إلى ما لا أساس له في الأوراق، وهو ما يشوبه بالخطأ في الإسناد وهو ما يعيبه بما يبطله ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى؛ إذ الأدلة في المواد الجنائية ضمانات متسلسلة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل، أو للوقوف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها تفتنت إلى أن هذا الدليل غير قائم.

(طعن رقم ١٦١٠٣ لسنة ٨٨ ق جلسة ٢٠٢٠/٢/٢٥)

- ٣٢ -



Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator – Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

(طعن رقم ٣٣٨٧١ لسنة ٨٦ ق جلسة ٢٠١٩/٢/١٣)

(طعن رقم ١١٢٠٦ لسنة ٨٧ ق جلسة ٢٠١٨/٤/٣)

- لما كان ذلك وكان الحكم وقد دلل على ثبوت الواقعة التي انتهى إلى إدانة الطاعن بها على ما شهد به الشاهد السابع "وليد عبد العظيم سليمان" رغم أن الوقائع المشهود عليها في خصوصية حقيقة المبلغ الذي سلمه الطاعن إلى المتهم الأول "علاء حسنين" كان بقصد شراكة بين الطاعن والأميرة "نوف" وأن تسلم المتهم الأول لهذا المبلغ بقصد توصيله لها بهذا الغرض ومن ثم فإن استناد الحكم إلى تلك الشهادة التي قطع المحضر ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة أن استلام المتهم الأول لهذا المبلغ كان باستعمال طرق احتيالية وانتهى الحكم إلى صدور قرار بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية حاز حجية فيما جاء به من وقائع بشأن الأساس القانوني لتسليم هذا المبلغ ومن ثم فإن استناد الحكم المطعون عليه إلى ما جاء بشهادة الشاهد السابع بما يخالف ما انتهى إليه هذا المحضر يكون مشوباً فوق قصوره وفساد استدلاله بالخطأ في تطبيق القانون لما هو مقرر من أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بفساد الاستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستتباط ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة في اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو إلى عدم فهم العناصر الواقعية التي تثبت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر كما في حالة عدم اللزوم المنطقي للنتيجة التي انتهت إليها المحكمة بناء على تلك العناصر التي تثبت

- ٣٣ -

Office : 57 shahab st. el mohandseen- agoza- Egypt

Mobile office : from 01205090018 to 01205090027

Fax : 02- 33040197

Web : www. http://hassanabouelenin.com

E.Mail : aboueleninh@yahoo.com

:Hassan@hassanabouelenin.com

مكتب : ٥٧ ش شهاب - المهندسين - العجوزة

ت : من ٠١٢٠٥٠٩٠٠١٨ إلى ٠١٢٠٥٠٩٠٠٢٧

فاكس : ٠٠٢ / ٣٣٠٤٠١٩٧

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator – Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

لديها بأن كانت هذه الأدلة التي قام عليها الحكم ليس من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى ما انتهى إليه أو استخلص من الأوراق واقعة لا تنتجها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد عول على شهادة الشاهد السابع – سالف البيان – يكون مشوباً فضلاً عن قصوره وفساد استدلاله وخطئه في الإسناد مشوباً بخطئه في تطبيق القانون ولو تساندت المحكمة إلى أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية ضمانات متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل أو للوقوف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها تفتنت إلى أن هذا الدليل غير قائم.

(طعن رقم ٢٩٠ لسنة ٧٨ ق - جلسة ٢٠١٠/٢/٤)

ذات المبدأ (طعن رقم ٦٦٤٩ لسنة ٧٥ ق - جلسة ٢٠١٥/٤/٢٧) دوائر مدنية

وتجارية



## السبب الرابع قصور آخر في التسبب

- ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه (ص ٤٢) أنه عول ضمن ما عول في إدانة الطاعن على ما أقر به المتهم الخامس وإذ عرض لمؤدى شهادته أوري: " وأقر المتهم الخامس بأنه علم بتحصيل المتهم الأول على مبلغ ثلاثة ملايين دولار من المتهم الثالث والعشرين لتمويل أعمال الحفر في مواقع عديدة وللاتجار في الآثار والتنقيب عنها بفتح مقبرة وقيام الأول باصطحاب الأخير لمدينة الأقصر لذلك السبب وجعله يشاهد ثلاثة توابيت أثرية فارغة في بيت مهجور".
- كما ردد مضمون تلك الشهادة (ص ٥٤) إذ أوري: " أقر المتهم الخامس بقيام المتهم الأول بطلب مبلغ أربعون مليون جنيه منه للاتجار في الآثار مقررأ له (وجود خير طالع من الأرض) وأنه علم بتحصيل المتهم الأول على مبلغ ثلاثة ملايين دولار من المتهم الثالث والعشرون للاتجار في الآثار وقيامه بفتح مقبرة وقام باصطحاب الأخير لمدينة الأقصر لذلك السبب وجعله يشاهد ثلاث توابيت أثرية فارغة في بيت مهجور وكذا علم من صديق له يدعى "محمود" بطلب المتهم الأول من صديقه أن يذهب لمدينة الشرقية لإحضار قطعة أثرية ومن ثم فإن طلبه لتلك المبالغ قرينة على أن تنقيبه عن الآثار بقصد الاتجار".



- لما كان ما تقدم وكان من المقرر طبقاً للمادة (٣١٠) من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها في بيان مفصل وجلي فلا تكفي مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييد للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقي الأدلة التي أخذ بها وإلا كان الحكم قاصراً وإذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لإقرار المتهم الخامس على النحو المار بيانه وأورده في صورة عامة مجهلة مجهلاً المصدر الذي علم منه بتحصيل المتهم الأول لهذا المبلغ من المتهم الثالث والعشرين بقصد تمويل أعمال الحفر في مواقع عديدة والاتجار في الآثار والتنقيب عنها.

- ولما هو مقرر بأنه يجب ألا يجهل أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه ان يبينها بوضوح بأن يورد مؤداه في بيان مفصل يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الأحكام وتتمكن معه محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً وكان لا يبين من الحكم على ما سلف أن المحكمة كانت ملمة لهذا الدليل إماماً شاملاً يهيئ لها أن تمحصه التمحيص الشافي الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة فإن الحكم يكون معيباً بالقصور المستوجب نقضه.

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

بذلك قضت محكمة النقض: وحيث إنه من المقرر طبقاً لنص المادة ٣١٠ من قانون

الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها في بيان جلي مفصل، فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقي الأدلة التي أخذ بها وإلا كان الحكم قاصراً. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد من بين ما اعتمد عليه في إدانة الطاعنين على اعتراف المحكوم عليهم الأول والثاني والثالث بتحقيقات النيابة العامة، وإذ عرض لهذا الاعتراف لم يورد عنه إلا قوله (ومن اعتراف المتهمين الأول والثاني والثالث بتحقيقات النيابة العامة) دون أن يعن بسرد مضمون هذه الاعترافات التي أوردها في صيغة عامة مجملة، ويذكر مؤداه، حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت هذا الدليل في الدعوى كانت ملزمة به إماماً شاملاً يهيئ لها أن تمحصه التمحيص الشامل الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة تمكيناً لمحكمة النقض من الوقوف على صحة الحكم من فساده فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الموجب لنقضه وتحديد جلسة

-٣٧-

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator – Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

لنظر الموضوع وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن المقدمة من المحكوم  
عليهما / ..... (المعروض ضده) و ..... والذي استوفى طعنهما الشكل  
المقرر قانوناً.

(طعن رقم ١٩٧٨٤ لسنة ٨٨ ق جلسة ٢٠٢٠/٩/٢)

كما قضت محكمة النقض: من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى  
بل عليه أن يبينها بوضوح وأن يورد مؤداها في بيان مفصل، للوقوف على ما يمكن  
أن يستفاد منها في مقام الرد على الدفوع الجوهرية التي يدلى بها المتهم وحتى  
يمكن أن يتحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الأحكام ويمكن محكمة  
النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً. لما كان ذلك، وكان  
الثابت أن الحكم المطعون فيه في تحصيله لمؤدى تقارير الصفة التشريحية لم يبين  
مضمون كل تقرير على حدة واقتصر على الإشارة إلى نتائج تلك التقارير في صورة  
مجملة، فلا يتحقق بها الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسبيبها من الوضوح  
والبيان، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً أيضاً في هذا الخصوص.

(طعن رقم ١٥٤٤٣ لسنة ٨٦ ق جلسة ٢٠١٨/٥/٦)

(طعن رقم ٦٩١٣ لسنة ٨١ ق جلسة ٢٠١٣/٢/٦)



## السبب الخامس قصور آخر في التسبيب

- ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه (ص ١٩) أنه عول ضمن ما عول في إدانة المحكوم عليهم ومن بينهم الطاعن على ما جاء بتقرير اللجنة المشكلة من المجلس الأعلى للآثار إذ عرض لمؤدى هذا الدليل أوري: "وحيث ثبت بتقرير اللجنة المشكلة من المجلس الأعلى للآثار: أنه بفحص القطع المضبوطة وكذا مقاطع الفيديو والصور المشاهدة على هواتف المتهمين محل التحقيقات أن إجمالي القطع المضبوطة في عدد اثنين وأربعون بنداً وفقاً للثابت بالتقرير جميعها قطع أثرية تنتمي إلى عصور مختلفة (ما قبل التاريخ، والفرعوني، واليوناني، والروماني، والإسلامي) وترجع جميعها إلى الحضارة المصرية القديمة وجميعهم يخضع لقانون حماية الآثار رقم (١١٧) لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته، وأن القطع المضبوطة والتي جاءت بالبند أربعة وأربعون حتى البند سبعة وأربعون بالتقرير فإنها مقلدة وحديثة الصنع وغير أثرية، وأنه بفحص مقاطع الفيديو والصور المشاهدة على هواتف المتهمين الخاصة بالحفر تبين أن القصد منها هو التنقيب عن الآثار، كما تبين ظهور بعض القطع المقلدة وغير أثرية".



- لما كان ما تقدم وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ( ٣١٠ ) من قانون الإجراءات الجنائية أن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه على نحو واضح وجلي حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما كان إثباتها في الحكم وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه - على النحو سالف البيان - أنه اعتمد - من بين ما اعتمد عليه - في إدانة المحكوم عليهم ومن بينهم الطاعن على تقرير اللجنة المشكلة من المجلس الأعلى للآثار وأورد مضمونه على النحو المار بيانه وكانت المادة الأولى من الباب الأول من قانون حماية الآثار رقم ( ١١٧ ) لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته قد نصت على: "في تطبيق أحكام هذا القانون يُعد أثراً كل عقار أو منقول متى توافرت فيه الشروط الآتية:

(١) أن يكون نتاجاً للحضارة المصرية أو الحضارات المتعاقبة أو نتاجاً للفنون أو العلوم أو الآداب أو الأديان التي قامت على أرض مصر منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى ما قبل مائة عام.

(٢) أن يكون ذا قيمة أثرية أو فنية أو أهمية تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارة المصرية أو غيرها من الحضارات الأخرى التي قامت على أرض مصر.





(٣) أن يكون الأثر قد أنتج أو نشأ على أرض مصر أو له صلة تاريخية بها.  
وتعتبر رفات السلالات البشرية والكاننات المعاصرة لها في حكم الأثر الذي يتم تسجيله وفقاً لأحكام هذا القانون".

- أو أن رئيس الوزراء قد اعتبرها أثراً وفق المادة الثانية من القانون (١١٧) لسنة ١٩٨٣ وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى باعتبار بعض المضبوطات من الآثار والآخر غير أثري لمجرد رأي اللجنة التي قامت بالفحص بغير أن يبين ماهيتها والقيمة التاريخية التي ينتمي إليها ودون أن يكشف عن سنده باعتبارها من الآثار محل التجريم في مفهوم أحكام القانون سالف البيان ودون التحقق من صدور قرار رئيس الوزراء باعتبارها من الآثار، كما لم يدل الحكم على ملكية الدولة للآثار المضبوطة رغم ما أورده من أن بعض المضبوطات غير أثري، فإنه يكون في هذا الخصوص قد جاء مجهلاً لهذا الدليل الرئيسي في الدعوى بما يجافي ما هو مستقر عليه من أنه يجب على الحكم ألا يجهل أدلة الثبوت في الدعوى وهو ما يعيبه بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم.

وبذلك قضت محكمة النقض: حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه

أنه إذ دانهما بجريمتي إجراء أعمال الحفر الأثري دون ترخيص وإخفاء آثار - قد شابه القصور في التسبب - ذلك انه لم يستظهر في مدوناته ان المضبوطات هي

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دكتور  
**حسن أبو العينين**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator – Schiedsrichter



محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

من الآثار التي حظر القانون حيازتها – مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .  
وحيث إنه ولما كان القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار قد  
نص في المادة الأولى منه " يعتبر أثراً كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات  
المختلفة أو أحدثته العلوم والفنون والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ  
وخلال العصور التاريخية المتعاقبة إلى ما قبل مائه عام متى كانت له قيمة أو  
أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت  
على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها وكذلك رفات السلالات البشرية  
المعاصرة لها ..... " ومفاد ما تقدم أنه يلزم لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا  
القانون أن تبين المحكمة كنه ونوع الأثر المضبوط. لما كان ذلك، وكان الحكم  
المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن المضبوطات من الآثار لمجرد رأى  
الموظفين العاملين بالآثار بغير أن يبين ماهيتها والقيمة التاريخية التي ينتمى إليها  
ودون أن يكشف عن سنده في اعتبارها من الآثار محل التجريم في مفهوم أحكام  
القانون سالف الذكر، فإنه يكون في هذا الخصوص قد جاء مجهلاً، مما يعجز هذه  
المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم  
وهو ما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين وهدمها وإعادة  
دون المحكوم عليه/..... الذى صدر الحكم غيابياً له من محكمة الجنايات.  
وحتى تتاح للطاعنين فرصة محاكمتها من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ٣



لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض احكام قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بحسبانه القانون الأصلح للمتهمين إذ أنشأ لهما مركزاً قانونياً أصلح بما تضمنه من تجنيح وصف الجناية الأولى المسندة إليهما – إجراء أعمال الحفر الأثري بدون ترخيص، وكذلك من عدم النص على عقوبة الغرامة بالنسبة لجريمة إخفاء الآثار وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

(طعن رقم ٣٤٦٧ لسنة ٧٩ ق جلسة ٢٠١٧/١٠/٨)

كما قضت محكمة النقض: وحيث إنه لما كان من المقرر أن القانون قد أوجب في كل

حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصراً، والمقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة، أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معناه أو وضعه في صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبیب الأحكام، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة، كما صار إثباتها بالحكم، كما أنه من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدياً



إلى ما رتبته من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر في العقل والمنطق، وأن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين على الواقع الذي يثبته الدليل المعتمد، ولا يؤسس على الظن والاحتمال والاعتبارات المجردة. لما كان ذلك، وكان البين مما أورده الحكم المطعون فيه بياناً لواقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها أنه خلص إلى إدانة الطاعن في عبارات عامة لا تتضمن بياناً لواقعة الواقعة وأدلة الثبوت فيها أنه خلص إلى إدانة الطاعن في عبارات عامة لا تتضمن بياناً بأركان الجريمة اللتين دانه بهما، وقصر صلبه عن بيان الأفعال التي قارفها والمنتجة لها، وأطلق القول بأن ستة قطع من بين الأربعة عشر قطعة المضبوطة مع الطاعن وآخرين قطع أثرية دون أن يحدد أن القطع التي ضبطت مع الطاعن أو بعضها من بين القطع الست أم لا كما لم يستظهر وفق ضوابط تعريف الأثر في المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ التي اشترطت لوصف الأثر أن يكون من إنتاج الحضارات المختلفة، أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى قبل مائة عام، متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التي تمت على أرض مصر، أو كانت لها صلة تاريخية بها، وكذلك رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها، أو أن رئيس الوزراء قد اعتبرها أثراً وفق المادة الثانية من القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ إنما اكتفى الحكم



المطعون فيه باعتبار بعض المضبوطات من الآثار والآخر غير أثري لمجرد رأي اللجنة والموظفين العاملين بالمجلس الأعلى للآثار وبهينة الآثار المصرية قسم الآثار الإسلامية والقبطية وتفتيش آثار سقارة وإدارة الحيازة لقطاع الآثار الإسلامية وقسم سلاح المتحف الإسلامي الذين قاموا بالفحص من أنها كذلك دون سند وبغير استظهار قيمتها التاريخية أو التحقق من صدور قرار رئيس الوزراء باعتبارها من الآثار، كما لم يدلل الحكم على ملكية الدولة للآثار المضبوطة رغم ما أورده من أن بعض المضبوطات غير أثري، وعلى حدوث الاتفاق وطريقة المساعدة بين الطاعن وباقي المتهمين سابق الحكم عليهم على ارتكاب الجريمتين اللتين دانه عن الاشتراك فيهما بالاتفاق والمساعدة ولا ينهض في إثبات الاتفاق أو المساعدة مجرد تحريات الشرطة الأمر الذي يعيبه بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

(طعن رقم ٦٨٩٤ لسنة ٨٥ ق جلسة ٢٠١٨/٢/١٣)

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer - Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

## السبب السادس قصور آخر في التسبب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد

- ذلك أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن طلب سماع شهادة الأميرة "نوف" باعتبار أنها شاهدة واقعة على أن المبلغ الذي تسلمه المتهم الأول من الطاعن كان من أجل مشروع تجاري بينهما بالأراضي السعودية وأنه بدلاً من توصيله لها قد استولى عليه لنفسه بما حدى به إلى تحرير الجنحة رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة والثابت من التحقيقات التي جرت بشأنها صحة دفاع الطاعن وأنه تم عمل تحريات بشأن تلك الواقعة وانتهت بصحة ما جاء ببلاغ الطاعن "في هذا الشأن" وأن المبلغ تسلمه المتهم الأول لتوصيله لها ولكنه احتفظ به لنفسه بما يشكل جريمة النصب المعاقب عليها قانوناً وإيذاء ما سلف تم التصالح على أن يقوم المتهم الأول بسداد المبلغ للطاعن وهو ما حدث لاحقاً.

- لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه إذ عرض لهذا الطلب الجوهري

أوري (ص ٣٩): "وبشأن طلب دفاع المتهم الثالث والعشرين سماع شهادة من تدعى الأميرة "نوف" فإن الأوراق قد جاءت خلوا من أية بيانات لتلك الشخصية التي



هي من نسج خيال المتهمين الأول والثالث والعشرون وما قدم من أوراق تحت عنوان مذكرة تفاهم لا تحمل أية صفة رسمية أو قانونية ولم تتضمن تلك الأوراق ما يمكن أن يستدل عليه من بيانات عن تلك الشخصية التي يطلب الدفاع سماع شهادتها، ويكون ذلك الطلب قد قصد منه تشكيك المحكمة في صحة أدلة الثبوت التي اطمأنت اليها وأخذت بها وعولت عليها الأمر الذي يكون معه طلب سماع شهادة من تدعى الأميرة "نوف" قائم على غير سند صحيح بالأوراق وتلتفت المحكمة عنه".

- لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى مرمى دفاع الطاعن من طلب الأميرة "نوف" لسماع شهادتها وهو طلب جوهري متعلق بصحة الأدلة المقدمة في الدعوى وعلى هامتها الأساس الواقعي والقانوني الذي تسلم على أساسه المتهم الأول من الطاعن المبلغ سالف البيان وحقيقة المشروع وكل هذه الأمور جرى تحقيقها باستفاضة في القضية رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة التي وهي تلك القضية التي تساند إليها الحكم في إطراح الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الماثلة لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يرفضه الآنف من الأوراق قد جاءت خلوا من أية بيانات لتلك الشخصية التي هي من نسج خيال المتهمين الأول والثالث والعشرون رغم ما قدمه الدفاع والمتهم "الطاعن"

بالتحقيقات سواء في القضية الماثلة أو في القضية رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ وما ثبت من تحريات الشرطة بشأنها بما يقطع بأن الأميرة "نوف" والمشروع المشار إليه سند دفع المبلغ حقيقي ومن ثم فإن ما تساند إليه الحكم في إطار هذا الطلب يكون محمولاً على افتراضات تخالف الثابت بالأوراق بما يشوب الحكم فضلاً عن قصوره وفساد استدلاله بالإخلال بحق الدفاع وكان يتعين على المحكمة تحقيق هذا الدفاع الجوهري بلوغاً إلى غاية الأمر فيه إذ أنه دفاع متعلق بصحة الأدلة المتعلقة بالدعوى كما أن من شأنه إن صح تغيير وجه الرأي في الدعوى مما كان يتعين معه على المحكمة أن تظن إليه وأن تعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو تطرحه في أسباب سائغة أما أنها اكتفت بردها الآنف فإنها بذلك تكون وقد صادرت على المطلوب وحكمت مسبقاً على دليل قبل أن يحسم أمره بتحقيق على نحو لا يمكن معه التنبؤ بما كانت ستتنتهي إليه المحكمة في قضائها فيما لو فطنت إلى جوهرية هذا الدفاع وقامت بواجبها بتحقيقه لما هو مقرر أن تحقيق الأدلة الجنائية واجب المحكمة في المقام الأول دون أن يكون ذلك مرهوناً بمشينة المتهم أو دفاعه.

مكتب  
١٨٢٨٦  
١٢٠١٥  
مكتب  
١٢٠١٥



Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

السبب السابع  
قصور آخر في التسبيب  
وفساد في الاستدلال  
وخطأ في القانون

- ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع الحاضر مع المتهمين دفع بعدم جواز نظر الدعوى في سابقة الفصل فيها في القضية ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة والقضية ٧١٦٩ لسنة ٢٠١٨ جنح الشيخ زايد.

- لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه حين عرض للرد على هذا الدفع الجوهري المتعلق بالنظام العام أوري: "وحيث أنه عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين (٢، ٣، ٤) بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة و القضية رقم ٧١٦٩ لسنة ٢٠١٨ جنح الشيخ زايد - فهو مردود - بأنه من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام وهو من الدفوع الجهرية التي يتعين على المحكمة متى أبدى لها أن تتحرى حقيقة الواقع في شأنه.

- و كان من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب، ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها



الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق، ولا يكفي للقول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة بما يتمتع معها القول بوحدة السبب في كل منهما.

- وحيث أنه لما كان ذلك فإنه يشترط لصحة الدفع أن يكون هناك وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويشترط أن تكون الواقعة التي فصل فيها هي ذات الواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية من جديد فإذا اختلفت الواقعتان في أي عنصر من عناصرها تخلف الشرط وجاز رفع الدعوى الجنائية عن الواقعة التي لم يفصل فيها".

- ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن موضوع الدعوى سند الدفع تختلف عن موضوع الدعوى الماثلة لاختلاف الحق المعتمدى عليه فلم تتعرض واقعة سند الدفع لواقعات جرائم الآثار والتنقيب عنها واقتصر على واقعة أخرى هي واقعة "نصب" وانتهت الذيادة العامة الى حفظها، وكانت جريمة الآثار والتنقيب عنها تختلف في أركانها عن أركان جريمة النصب، الأمر الذي يكون معه الدعوى سند الدفع تختلف عن الدعوى الراهنة إذ للدعوى الأخيرة ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة مما مفاده أن السبب في الدعويين مختلف لتغاير الواقعتان ومن ثم يضحى

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

هذا الدفع فاقد عمادة القانوني السليم جدير بالرفض" وما أورده الحكم من رد على السياق المتقدم مشوب لما هو مقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجيته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً لم يبلغ، فلا يجوز مع بقائه قائماً إقامة الدعوى الجنائية عن الواقعة ذاتها التي صدر فيها لأن له في نطاق حجيته ما للأحكام من قوة الأمر المقضي، وكان من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب، ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلاً للحكم السابق، كما أن مفاد نص المادتين (٤٥٤، ٤٥٥) من قانون الإجراءات الجنائية وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه يحظر محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين، وأنه إذ رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها فلا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد، ومناط وحدة الواقعة التي تمنع من إعادة المحاكمة ولو تحت وصف جديد أن يتحد الأساس الذي أقيمت عليه الوقائع في الدعويين، كما أنه من المقرر، أنه متى صدر الأمر بعدم وجود وجه بناء على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلاً أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون، فإنه يكتسب - كأحكام البراءة - حجية بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها، ويتعدى نطاقه إليهم بطريق اللزوم وذلك بالنظر إلى وحدة



الواقعة وقوة الأثر الأمر، وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في الجريمة فضلاً عن أن شعور العدالة في الجماعة يتأذى حتماً من المغايرة بين مصادرات المساهمين في جريمة واحدة ومن التناقض الذي يتصور أن يقع في الأمر الواحد إذا صدر بأن لا وجه بالنسبة لأحد المتهمين، وبالإحالة بالنسبة لغيره مع اتحاد العلة، ولا كذلك إذا كان الأمر مبنياً على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين، فإنه لا يحوز الحجية إلا في حق من صدر لصالحه. لما كان ذلك، وكان الثابت من القضية رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الراهنة والتي يحاكم عنها الطاعن وموضوعها هو أن الطاعن اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول عن طريق تمويله مالياً للقيام بأعمال الحفر والتنقيب عن آثار والاتجار فيها وأن ذات المبلغ الذي تم المساعدة به هو موضوع الجنحة رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة والذي تم إبلاغ الطاعن ضد المتهم الأول بجريمة النصب باستيلائه على هذا المال لتوصيله إلى الأميرة "نوف" لتمويل المشروع المتفق عليه بينهما ولكنه استولى عليه لنفسه وقد تم إجراء تحقيقات النيابة العامة في هذا الشأن وجاءت تحريات المباحث مؤيدة للشاكي في شكواه من أن تسلم المتهم الأول للمبلغ من الشاكي "الطاعن" كان القصد منه هو توصيله للأميرة "نوف" للمشروع المتفق عليه بينهما وقد تم التصالح ما بين الشاكي "الطاعن" وبين

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator- Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**  
محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

المتهم الأول بقبوله سداد المبلغ له وبناءً على ذلك صدر القرار بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية ركوناً إلى الأسباب السالفة والتي انبنت على أن أساس المبلغ "أنف البيان" كان لتمويل المشروع المشترك ما بين الطاعن والأميرة "نوف" وليس للتنقيب أو الاتجار في الآثار وكان الشارع قد دل في المواد (١٦٢، ٢١٠) من قانون الإجراءات الجنائية على أن الأصل أن الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى له قوة الأمر المقضي بما يمتنع معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره، وهذا الأصل حكمه عام ينسحب فيه خطاب الشارع إلى كافة أطراف الدعوى الجنائية فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الأمر المشار إليه على النيابة العامة – ما لم تظهر أدلة جديدة – وعلى المدعى بالحقوق المدنية، كما يمتد بالضرورة ومن باب أولى إلى المجني عليه الذي لم يدع بحقوقه المدنية، وكان الثابت بالأوراق أن هذا الأمر الصادر بالقضية رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة لزال قائماً لم يبلغ من يملك الغاؤه، إذ لم يطعن عليه، كما لم يتم إلغائه طبقاً لنص المادتين (٢١٠، ٢١١) من قانون الإجراءات الجنائية، وهي ما لا تدعيه، فإنه ما كان يجوز للنيابة العامة – من بعد – العودة إلى تقديم الطاعن للمحاكمة عن هذه الواقعة - بعد أن تحصن هذا الأمر على السياق المتقدم، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من القضاء برفض الدفع وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة رغم سبق صدور

-٥٣-



أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية "في الدعوى ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز  
الجيزة" عن ذات السبب فإنه يكون مشوباً فوق قصوره وفساد استدلاله بالخطأ في  
تطبيق القانون.

(طعن رقم ٢٥٩٠٥ لسنة ٨٨٠٩ ق جلسة ٢٠٢٠/١٠/٣)

ومن جانب آخر ..

- فإنه لما كان من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام  
العام ويجوز اثرته في أي حالة كانت عليها الدعوى.

(طعن رقم ٨١٢٨ لسنة ٨١ ق جلسة ٢٠١٩/٤/٢)

- ومن ثم فإن الطاعن يدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم  
٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة لصدور قرار بالأوجه بإقامة الدعوى الجنائية  
لوحدة السبب في الدعويين والذي انتهت فيه النيابة العامة إلى أن المبلغ المسلم في  
تلك القضية رقم "٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة" قد تم الاستيلاء عليه  
بطرق احتيالية من المتهم الأول بما يشكل جنحة النصب وهو ذات المبلغ الذي يحاكم  
عنه الطاعن بأنه سلمه للمتهم الأول بقصد التنقيب عن آثار والاتجار فيها هذا فضلاً  
عن أن المحكمة حين قضت برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها  
في الدعويين رقمي ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة و٧١٦٩ لسنة ٢٠١٨

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator – Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

جنح الشيخ زايد قد اقامت قضائها بالرد على هذا الدفع الجوهري بالرد على الشق الخاص بالقضية رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة وقصر حكمها عن الرد على الدفع في شقه الخاص بالقضية رقم ٧١٦٩ لسنة ٢٠١٨ جنح الشيخ زايد وإذ قصر الحكم المطعون فيه عن الرد على هذا الدفع الجوهري في هذا الشق فإنه يكون مشوباً بالقصور في البيان بما يبطله.

### ومن جانب آخر...

- فإن الحكم المطعون فيه فضلاً عما سلف قد قصر عن إثبات اطلاعه على الجنتين سالفة البيان وما جاء بهما وأن يبحث السبب في الدعوى الماثلة والقضية رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة يبحث الأساس الذي تم تسليم المال وهل كان بقصد المشاركة في مشروع مع الأميرة "نوف" أم للمشاركة في أعمال التنقيب والاتجار في الآثار ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه والحال كذلك يكون قد قصر عن الوقوف والرد على أساس المغايرة بين تلك الجنحة وبين القضية الماثلة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه بما يعيبه ويستوجب نقضه.

وبذلك قضت محكمة النقض: لما كان ذلك، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة

الفصل فيها هو دفاع جوهري من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنيانه

على سبق الفصل فيها فقد كان واجباً على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه، أما

- ٥٥ -

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن  
اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في  
الحكم ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه.

(ظعن رقم ٣٣٥٥٠ لسنة ٨٦ ق جلسة ٢٠١٧/١١/١٤)

كما قضت محكمة النقض: ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع

بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنحة ..... لسنة ٢٠١٠ جنح  
اقتصادية القاهرة واطرحه بقوله: "... أن الثابت للمحكمة من مطالعة أوراق  
الدعوى رقم ..... لسنة ٢٠١٠ جنح اقتصادية أن الحكم قضى ببراءة المتهم مما  
أسند إليه لكونه غير المسئول عن الإدارة الفعلية وقت ارتكاب الفعل وتم تقديم  
المتهم المسئول في حين أن الثابت من أوراق الدعوى الماثلة وما ثبت من تقرير  
الهيئة العامة للرقابة المالية أن المتهم بوصفه العضو المنتدب للشركة وقت  
ارتكاب الواقعة المطروحة هو المسئول عن تلك المخالفات ومن ثم فقد اختلف  
السبب والموضوع ويضحى الدفع قد جاء على غير سند صحيح من الواقع  
والقانون ترفضه المحكمة". لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون  
الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم  
المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة  
- وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظعن في هذا

-٥٦-

Office : 57 shahab st. el mohandseen- agoza- Egypt

Mobile office : from 01205090018 to 01205090027

Fax : 02- 33040197

Web : www. http://hassanabouelenin.com

E.Mail : aboueleninh@yahoo.com

:Hassan@hassanabouelenin.com

مكتب : ٥٧ ش شهاب - المهندسين - العجوزة

ت : من ٠١٢٠٥٠٩٠٠١٨ الى ٠١٢٠٥٠٩٠٠٢٧

فاكس : ٠٠٢ / ٣٣٠٤٠١٩٧



Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

الحكم بالطرق المقررة في القانون ومن ثم كان محظوراً محاكمة الشخص عن الفعل مرتين - ومن ثم كان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في اطراح الدفع المثار من المحكوم عليه - الطاعن - بعدم جواز الدعوى لسابقة الفصل فيها على السياق المتقدم "...". دون بيان لوقائع الجحة رقم ..... لسنة ٢٠١٠ اقتصادية وموضوعها والظروف التي وقعت فيها وأساس المغايرة بينها وبين الجحة المعروضة موضوع الطعن المائل حتى يستبين وحدة الموضوع في الدعويين من عدمه وهو الأساس في قبول الدفع أو رفضه فإنه يكون بالقصور في التسبب الذي يعجز محكمة النقض عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

(طعن رقم ٥٤١ لسنة ٨٩ ق جلسة ٢٠٢٠/٧/١٨)

كما قضت محكمة النقض: لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات

الجناية تنص على أنه " تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه

والوقائع المسندة إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة وإذا صدر حكم

في موضوع الدعوى فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق

-٥٧-

Office : 57 shahab st. el mohandseen- agoza- Egypt

Mobile office : from 0120590018 to 0120590027

Fax : 02- 33040197

Web : [www. http://hassanabouelenin.com](http://hassanabouelenin.com)

E.Mail : [aboueleninh@yahoo.com](mailto:aboueleninh@yahoo.com)

: [Hassan@hassanabouelenin.com](mailto:Hassan@hassanabouelenin.com)

مكتب : ٥٧ ش شهاب - المهندسين - العجوزة

ت : من ٠١٢٠٥٠٩٠٠١٨ الى ٠١٢٠٥٠٩٠٠٢٧

فاكس : ٠٠٢ / ٣٣٠٤٠١٩٧

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer - Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

المقررة في القانون." ومن ثم كان محظوراً محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين، ومن ثم كان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في اطراح الدفع المثار من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بقولها: " إن الواقعة في الدعويين الماثلة والمدفوع بسبق الفصل فيها وإن تماثلا في النوع واتحدا في الوصف القانوني لكل منهما وكانت كل منهما عبارة عن حقاقة في سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد إلا أن كل واقعة منهما لها ذاتيتها الخاصة بما يجعلها مغايرة عن الأخرى بما يمتنع معه القول بوحدة السبب في كل منهما...." دون بيان لوقائع الجناية رقم ..... لسنة ٢٠٠٩ جنابات قسم الجيزة ولا أساس المغايرة بينها وبين الجناية موضوع الطعن المائل فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

(طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٨١ ق جلسة ٢٠١٩/٤/٦)

كما قضت محكمة النقض: وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه قد بنى

قضائه برفض ضم الجناية الماثلة للجناية رقم ..... لسنة ٢٠١٢ أجا بأن أرسل

القول بعدم وجود ارتباط بينهما لرفعهما في مواقيت وأماكن مختلفة دون بيان

- ٥٨ -

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

ظروف وملابسات وموضوع كل منهما رغم وجود اسم المتهم في الجنايتين ودون بيان لوقائع الجناية الأخيرة أو بيان أساس المغايرة بينها وبين الجناية موضوع الطعن المائل دون أن يستظهر ما إذا كانت الواقعة موضوع الجناية المطلوب ضمها هي بذاتها موضوع الجناية موضوع الطعن المائل أم لا ، ورغم تسانده في إدانة الطاعن إلى الدليل المستمد من أقوال شاهدي الإثبات الثالث والرابع في الجناية المدفوع بها بالارتباط وردة على إنكار الطاعن للتهمة باطمئنانه إلى أقوال ذات الشاهدين بالجناية آنفة الذكر وهو ما لا يمكن معه الوقوف على ما إذا كانت الوقائع في الدعويين في مجموعها نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل ، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يُعجز محكمة النقض عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الجنايتين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحده الغرض والارتباط ، الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه وإعادة.

(طعن رقم ١٠٤١٤ لسنة ٨٤ ق - جلسة ٢٠٢٠/١/١٢)

كما قضت محكمة النقض: وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على قوله "..... وأن الواقعة الأخيرة حرر عنها اللجنة رقم ١٦٠١١ لسنة ٢٠١٣ جنح مركز بنها وحكم فيها نهائياً وباتاً من محكمة مختصة بنظرها مما يلزم معه الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل

- ٥٩ -



فيها في الجنحة رقم ١٦٠١١ لسنة ٢٠١٣ مركز بنها " لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوع عليه والوقائع المسندة إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة وإذ صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون " ومن ثم كان محظوراً محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين ، وكان من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلاً للحكم السابق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين موضوع الدعويين وتاريخ حدوث كل واقعة وما إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الأولى نهائياً ومن ثم فقد جاء الحكم مشوباً بالقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه مما يعجز محكمة النقض عن الفصل فيما هو مثار بشأن الدفع ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه

(طعن رقم ١٢٥٣١ لسنة ٨٦ق - جلسة ٢٠١٩/١/٢٧)



## السبب الثامن قصور آخر في التسبيب

- كما شاب الحكم المطعون فيه قصور آخر حين عرضه للواقعة المستوجبة للعقوبة بالنسبة للطاعن مجافياً لما أوجبه المادة (٣١٠) من قانون الإجراءات الجنائية في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، وأن تلتزم بإيراد مؤدي الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها، وسلامة مأخذها، وإلا كان قاصر، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة (٣١٠) من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة، وكان من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو إبهام، مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساده في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها، أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة، أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبئ عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة، مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer - Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح، كما أنه ولئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائفاً، وأن يكون الدليل الذي تعول عليه مؤدياً إلى ما رتبته الحكم عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ولا تتنافر مع حكم العقل والمنطق. وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان المعبر في القانون، إذ أن البين مما أورده الحكم المطعون فيه عن صورة الواقعة والأدلة على ثبوتها على الطاعن أن هذه الصورة لا يتوافر بها بيان واقعة الدعوى بيانا تتحقق به أركان الجريمة على النحو الذي يتطلبه القانون، ويتغياها من هذا البيان إذ أنه لم يبين - سواء في معرض إيراده واقعة الدعوى أو في سرده لأدلة الثبوت فيها أو في رده على أوجه الدفاع الهامة تفصيل الوقائع والأفعال التي قارفها الطاعن والمثبتة لارتكابه للجرائم التي دانه بها، وكيفية حصولها، بل أورد في هذا المساق عبارات عامة مجملة استقاها من أقوال الشهود، وتحريات المباحث مستدللاً في ذلك على تسليم الطاعن للمتهم الأول المبلغ المالي المشار إليه آنفاً والذي تحرر عنه المحضر رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة والذي أشار إليه الحكم المطعون فيه والثابت منه أن المبلغ الذي هو سند الحكم في الدعوى الماثلة كان من أجل مشروع تجاري ما بين الطاعن والأميرة "نوف" بالسعودية وأن المتهم الأول تسلمه منه لتسليمه لها وإذ لم يوف بذلك فقد حرر تلك الجنحة "نصب" والتي جاءت تحريات

-٦٢-



الشرطة مؤكدة ما جاء بشكوى الشاكي "الطاعن" والتي انتهت بالتصالح لسداده المبلغ ومن ثم فإنه وعلى الفرض الجدلي والجدل غير الحقيقة أن تسلم هذا المبلغ كان من أجل التنقيب عن الآثار فقد تم العدول عنه اختيارياً وانقضت الدعوى العمومية بمضي أكثر من ثلاث سنوات عن تلك الواقعة هذا فضلاً عن أن المحكمة بعد عرضها للواقعة المستوجبة للعقوبة عرضت الأدلة على ثبوتها على المتهمين من الأول حتى الثاني والعشرين ومن ثم فقد خلت من تحديد الأفعال التي ساهم بها الطاعن في الجرائم التي دانه بالاشتراك فيها مع المتهم الأول لا سيما وأن الدعوى قد خلت من شاهد رويًا على ارتكاب الطاعن أيًا من الأفعال المادية كما أن الحكم قد قصر عن التدليل على أن هناك اتفاقاً قد انعقد ووجد بين إرادة المتهم الأول وبين الطاعن على ارتكاب الأفعال التي انتهى إلى إدانته بها على اعتباره شريكاً وبذلك لم يكشف الحكم عن وجه استشهاده بدليل جازم على قيام هذا الاشتراك بما يجافي ما هو مستقر عليه من أن الحكم الجنائي يبنى بالجزم واليقين ولا يبنى على الفروض والظنون والاحتمالات المجردة ومدى تأييده في هذا الخصوص للواقعة التي اقتنعت بها المحكمة مما تكون مدوناته بما تناهت إليه فيما تقدم كاشفة عن قصوره في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده للواقعة، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب ولا يعصم الحكم من هذا العيب تعويله



في إدانة الطاعن على تحريات الشرطة وأقوال الضابط مجريها بما تضمنته تحرياته السرية من صحة الواقعة من قيام المتهم "الطاعن" بارتكابها لما هو مقرر من أن الأحكام تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته صادراً في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواه لأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة وإذ كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأي مجري التحريات وأقواله التي أرسلها على عواهنها دون أن يظاهاها أحد واتخذ منها دليلاً أساسياً في ثبوت مقارفة الطاعنين لواقعة السرقة فإن تدليل الحكم يكون قاصراً عن حمل قضاءه بما يستوجب نقضه.

**بذلك قضت محكمة النقض:** لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القانون قد أوجب في كل

حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصراً وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن





يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين سواء في معرض إيراد الواقعة الدعوى أو سرده لأدلة الثبوت فيها تفصيل الوقائع والأفعال التي قارفها الطاعنون والمثبته لارتكابهم الجريمة التي دانهم بها وكيفية حدوثها ولم يستظهر اتفاقهم على مقارفتها بل أوردها في هذا السياق عبارات عامة معماة استقاها من أقوال المجني عليه وتحريات الشرطة دون أن يحدد الأفعال التي أسهم بها كل طاعن من الطاعنين في الجريمة سيما وأن المجني عليه ( شاهد الاثبات الأول ) خلت أقواله من تحديد الطاعنين لا باسمهم ولا بأوصافهم ولا بأنه يعرفهم أو يمكنه التعرف عليهم وإنما قرر باكتشافه الواقعة عقب حدوثها والانتهاه منها وأنه حال علمه بضبط تشكيل عصابي بالمركز توجه للمركز للتعرف على المواشي المضبوطة وأن أقوال الشهود الثاني والثالث والرابع كما حصلها الحكم خلت مما يفيد رؤيتهم لأي من الطاعنين يرتكبون الفعل المادي للجريمة المسندة إليهم وبذلك لم يكشف الحكم عن وجه استشهاده بتلك الأدلة ومدى تأييدها في هذا الخصوص للواقعة التي اقتنعت بها المحكمة مما تكون مدوناته بما تناهت إليه فيما تقدم كاشفة عن قصوره في



بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده للواقعة، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب ولا يعصم الحكم من هذا العيب تعويله في إدانة الطاعنين على تحريات الشرطة وأقوال الضابط مجريها بما تضمنته تحرياته السرية من صحة الواقعة من قيام المتهمين بارتكابها لما هو مقرر من أن الأحكام تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته صادراً في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواه لأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة وإذا كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأى مجري التحريات وأقواله التي أرسلها على عواهنها دون أن يظاهاها أحد واتخذ منها دليلاً أساسياً في ثبوت مقارفة الطاعنين لواقعة السرقة فإن تدليل الحكم يكون قاصراً عن حمل قضاؤه مما يوجب نقضة والاعادة بالنسبة للطاعنين دون المحكوم عليهما الخامس ..... والسادس ..... لصدور الحكم بالنسبة لهما غيابياً بغير حاجة إلى

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator – Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

بحث باقي أوجه الطعن، ولا يغير من ذلك أن المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المستبدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٧ المعمول به اعتباراً من الأول من مايو سنة ٢٠١٧ قد أوجبت على هذه المحكمة أن تنقض الحكم وتنظر موضوعه، إذا كان الطعن مقبولاً ومبنيّاً على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه لما جرى عليه قضاؤها من أن التشريعات الإجرائية المتصلة بطرف الطعن في الأحكام الجنائية من ناحية جوازها ومواعيدها وإجراءاتها والفصل فيها لا تسري إلا على الطعون المرفوعة عن الأحكام الصادرة بعد تاريخ العمل بها دون تلك المرفوعة عن الأحكام الصادرة قبل هذا التاريخ كما هو الحال في الطعن المائل.

(طعن رقم ١٦٤٤٢ لسنة ٨٧ ق جلسة ٢٠٢٠/١/٢١)

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer - Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**  
محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

## السبب التاسع الفساد في الاستدلال القصور في التسبيب الخطأ في تطبيق القانون

### الوجه الاول

و لَمَّا

من المقرر انه ولا أن كان حق محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة من ادلتها وعناصرها المختلفة ألا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها سائغا وان يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في اوراق الدعوى وليس لها ان تقيم قضائها على امور لا سند لها من التحقيقات كما انه من المقرر ايضا انه من اللازم في اصول الاستدلال ان يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق وان الاحكام الجنائية يجب ان تبنى على الجزم واليقين وعلى الواقع الذي يثبته الدليل المعبر ولا تؤسس على الظن والاحتمال والاعتبارات المجردة وان اطمئنان المحكمة كان يتعين ان يكون وفقا لادلة صريحة وواضحة وقاطعة على وقوع الجريمة وان يتم تحصيل تلك الادلة بأسباب سائغة الا وان الحكم قد حصلها بالمخالفة لما هو ثابت بالاوراق واقام الدليل على نحو متهاتر لجريمة لم تثبت عناصرها ولم يقرها الشاهد الاول للواقعة - شريف فيصل - والقائم عليها منفردا فان الحكم يكون

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer - Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

مشوباً بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبب اسلمه الى الخطأ في تطبيق القانون  
متعيماً نقضه .

( الطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧ )

اسندت النيابة العامة الى المتهم الاول بند رقم ٣/١ من الاتهامات المسندة اليه - تاجر في  
الاثار على النحو المبين بالتحقيقات .

- اسندت النيابة العامة الى المتهم الثالث والعشرون انه اشترك بطريق الاتفاق  
والمساعدة مع المتهم الاول في ارتكاب جريمة الاتجار في الاثار محل الاتهام ٣/١ .  
وحيث ان المشرع قد غاير في تقسيمه ما بين جريمة الحفر بقصد الاتجار وجريمة  
الاتجار وكانت الجريمة الاخيرة نظم لها المشرع أركاناً "تغاير الاولى من حيث الركن  
المادى والركن المعنوى واكتمال الركن المادى من فعل ونتيجة وعلاقة سببية وافرض  
لها عقوبة مغايرة باعتبارها جريمة مستقلة .

وحيث ان الحكم الطعين تهاتر وتناقض في تأصيله لجريمة الاتجار وعدم بيان عناصرها  
وأركانها كجريمة مستقلة عن جريمة الحفر الا انه غاب عن الحكم الطعين بيان ذلك .  
فضلا عما تقدم فإن الحكم قد لحق به الفساد في الاستدلال والقصور في التسبب بشأن  
جريمة الاتجار لما اثبتته بالصفحة رقم ٤٠ من إطمئنانه من ان التمويل المزعوم للمتهم  
الثالث والعشرون للتغيب عن الاثار والاتجار فيها , وقد دلل على ثبوت جريمة الاتجار  
بقول الشاهد السابع - وليد عبدالعظيم سليمان - والمتهم الثالث / عزالدين حسانين

Dr.

**Hassan AbouElenin**

Lawyer - Rechtsanwalt

International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

وتأييد تلك الصورة وفقا لما ذهب اليه الحكم بتحريات الشاهد الاول / شريف فيصل وكان ما ذهب اليه الحكم هو قمة الاستدلال الفاسد والمعيب لما اثبته الشاهد / شريف فيصل بمحضره من ان جميع الاثار كان تمهيدا للاتجار وقد اكد بأقواله بالتحقيقات بأن تحرياته لم تتوصل الى اى وقائع أتجار ومن ثم لم يقع الفعل المادى من جريمة الاتجار من باب الاصل وقد ساير الحكم النيابة العامة فى وقوع تلك الجريمة على نحو خاطئ وذلك عليها تساندا" بأدلة اكثر خطاء وهى لا تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها وان اطمئنان المحكمة كان يتعين ان يكون وفقا لادلة صريحة وواضحة وقاطعة على وقوع الجريمة وان يتم تحصيل تلك الادلة بأسباب سائغة الا وان الحكم قد حصلها بالمخالفة لما هو ثابت بالاوراق واقام الدليل على نحو متهاثر لجريمة لم تثبت عناصرها ولم يقرأها شاهد الواقعة الاول / شريف فيصل والقائم عليها منفردا فان الحكم يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب اسلمه الى الخطأ فى تطبيق القانون متعينا نقضه .  
( الطعن رقم ١٦٠١٥ سنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧ )

## الوجه الثانى

من المقرر فى قضاء النقض ان الشهادة فى الاصل هى إخبار الشخص لما يكون قد شاهده او سمعه بنفسه او ادركه على وجه العموم بحواسه و لا يشترط ان تكون وارده عن الحقيقة المراد إثباتها باكملها و بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي ان يكون



من شأنها ان تؤدي تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمه يتلائم به ما قاله الشاهد  
بالقدر الذي رواه.

و حيث أن المقرر في قضاء النقض انه ليس في القانون ما يمنع المحكمه من الاخذ  
بروايه ينقلها شخص عن اخر متي رات ان تلك الاقوال قد صدرت منه حقيقه و كانت  
تمثل الواقع في الدعوي.

الطعن رقم ٧٢٤٠ لسنة ١٩٦٩ من جلسه ٢٠٠٠/٢/١٥

و حيث ان الثابت ضد الطاعن من الحكم الطعين انه تساند في ادله الادائه اخذا لما اقره  
المتهم الخامس في حق المتهم الاول و قد سطر الحكم حرفيا تدليلا علي ذلك ص ٤٠ بأن  
المتهم اقر بانه نما الي علمه بتحصيل المتهم الاول من المتهم الثالث و العشرون علي  
مبلغ ٣ مليون دولار لتمويل اعمال الحفر و التنقيب عن الاثار و اصطحابه لمدينه الاقصر  
و مشاهده ثلاث توابيت.....

تلك الشهاده اخذا الحكم وتساند اليه في قضاءه بالادائه و ان كانت جاءت مجتزئه وأن  
الحكم الطعين لم يؤكد حقيقتها باستنتاج سائغ تجريه المحكمه يتلائم مع مقوله المتهم  
الخامس إلا انه فضلا عن ذلك العيب فإن الثابت من تحقيقات النيابة العامه ان ما قرر به  
المتهم الخامس في حق المتهم الثالث و العشرون قد جاء نقلا عما افضي له به المدعو  
عمر عبد التواب التونسي و إن كان للمحكمه الاخذ بروايه منقوله إلا ان قضاء النقض قد  
استقر إستقرارا نهائيا وفقا لما اثبتناه بصدر هذا السبب من اسباب الطعن انه يتعين علي



المحكمة وجوبا ان تتحقق من ان تلك الاقوال قد صدرت من الاخر حقيقا" و انها تمثل الواقع في الدعوي إلا وان قمه التناقض المفسد للدليل ان ذلك الاخر ( عمر عبد التواب) قد انكر تلك الروايه و كذب ما ادعاه ذلك المتهم الخامس في حق المتهم الأخير الطاعن وباتت تلك الاقوال علي غير الحقيقه و قد استدلت بها الحكم الطعين و تساند إليها فيما أورده من ادله و استخلصته لادانته المتهم الاخير و هو ما يصيب و يعيب الحكم في استدلاله و سلامه مأخذه و انه لم يلتزم بإيراد دليل صحيح ولم يلتزم بمؤداه و هو ما يعيب القضاء الطعين فسادا في الاستدلال و قصورا في التسبب اسلمه في الخطأ في التطبيق القانوني.

وينسحب ذات السبب من اسباب الطعن علي ما قرره وليد ( شاهد الاثبات السابع) باقواله بتحقيقات النيابة العامة من ان ما قرر به من معلومات و اقوال بشأن المتهم الاخير قد افضي له بها المتهم الاول واذ جاءت تحقيقات النيابة الابتدائية و تحقيقات المحكمة النهائية مقرره و ثابته إنكار المتهم الاول لما قرره الشاهد و انه لم يفضي له بهذا القول وانه كان علي المحكمة و يتعين عليها التحقق من صدور ما قرره الشاهد نقلا عن اخر ( المتهم الاول) الذي نفي ذلك وإذا خلا الحكم الطعين من هذا التحقيق فإنه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال و قصور في التسبب اسلمه الي البطلان المستوجب لنقض الحكم علي نحو ما سلف.





و اخيرا و ليس اخر في هذا المقام فإن استدلال المحكمة باقوال كل من المتهم الخامس ( ناجح .... ) و الشاهد ( وليد عبد العظيم ) كادله مسانده في إدائه المتهم الثالث و العشرون باعتبارها اقوال منقوله عن اخرين دون تحقيق او تحقق لهذا الدليل فإن العوار قد اكتمل من ان تلك الشهاده و التي تعود إلي عام ٢٠١٧ بدعا و نهايه بتحقيقات النيابة في الدعوي الراهنه قد كذبتها و نالت من صحتها ما اجري من تحريات جهه بحث بالمحضر رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ من ان الصورة الصحيحة للواقعه هي جريمه نصب و هو ما ينهي هذه الاقوال تماما و الذي غاب عن المحكمة التحقق من صحتها يعرض دفعنا بالفساد في الاستدلال و القصور في التسبيب.

### الوجه الثالث

إن المقرر قانونا أن أقرار المنسوب للمتهم بمحضر الضبط بإرتكاب جريمه لا محل لها من القانون لكون المتهم لم يوقع علي محضر الضبط بما يسبغ الحجيه علي ما نسب إليه من أقوال ولا يعدو ما نسب إليه من إقرار بإرتكاب الجريمه سوي جزء من شهاده ضابط وردت الواقعه باعتبارها مجرد إخبار من الشاهد (ضابط الواقعه) بأن المتهم قد وردت علي لسانه أقوال بعينها.

وهو أمر محل منازعه من جانب المتهم بشأن صحه شهاده (ضابط الواقعه) برمته و موافقته للواقع وبطلانها لكونها وليده تحريات غير جاده.



ولما كان الاقرار أو الاعتراف بالواقعه في محضر الضبط المنسوب إلي المتهم أمر آخر

يختلف عن هذا الاخبار من جانب ضابط الواقعه إذ يخضع بحسب الاصل في إثباته  
للقواعد العامه للإثبات التي تقيد القاضي الجزئي في مجال قضائه بالإدانه وحده فيتعن فيتين  
الجماعي

حين يستخلص الحكم دليل الإدانه أن يلتزم بالقواعد العامه للإثبات وبمشروعيه الدليل  
معا، فإن كان الدليل المستند إليه يخالف القواعد العامه للإثبات و غير مشروع قانونا فلا  
يجوز التساند في القضاء بالإدانه.

اما سند القضاء بالبراءه فإن القاضي الجنائي له حريه اكبر في تقدير الادله ووزنها و  
الاطمئنان إليها بما يستقر في وجدانه.

بيد ان قضاء الحكم الطعين نحا منحاً مغايراً لهذا النظر حيث اغفل القواعد العامه للإثبات  
أو الاعتراف المعمول عليها قانونا في تسانده و تحصيله و تدليله علي الفعل المنسوب  
للمتهم الثالث و العشرون بما اثبته ضابط الواقعه من إقرار المنسوب للمتهم الثالث بحق  
المتهم الثالث و العشرون.

ذلك ان الاقرار سواء كان قضائيا او عرفيا يخضع لما ورد بنص المادتين ١٠٣، ١٠٤ من  
قانون الإثبات بصدده صحة التساند اليه قانونا و كيفية إستخلاصه و الاخذ به.

و ليس هناك من شك بان ما نسب الي المتهم الثالث من اقرار و تساند اليه الحكم الطعين

في حق المتهم الثالث والعشرون يعد اقرار في غير مجلس القضاء وفقا للمادتين سالفه الف

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer - Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**  
محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

الذكر، فإنه يتعين للاخذ به ان يصدر من المتهم الثالث صحيحا مرتبا" اثاره من جانبه و  
و نتججه  
صاح نيته اليه قانونا عن اراده حره وان يتضمن تفصيلات الوقائع التي يقر بها.  
و من الناحية المدنية البحتة إذا كان الاقرار يتضمن واقعه تزيد عن النصاب القانوني  
وجب إثباته كتابتا" بإعتباره عملا من اعمال التصرف فما هو الحال اذا كان الاقرار  
بارتكاب جريمة او علي ارتكاب جريمة و حق المتهم او في حق اخريصدر شفاهتا" من  
المتهم لضابط الواقعة دون تفصيلات توضح كيفية ارتكاب تلك الجريمة من ثم بعد ذلك  
يوقع علي اقواله , اما ان ياتي المحضر خلوا من توقيع المتهم عليه و لا علي غيره فهو  
امر لا يمكن التعويل عليه او التساند اليه و إذ سائر الحكم الطعين ضابط الواقعة في هذا  
الشان حال تحصيله للواقعة و اقتناعه لها و الدليل علي صحتها فان ذلك يمثل فساد في  
الاستدلال و قصور في التسبب اسلمه الخطا في تطبيق القانون.  
و حاصل القول مما سبق ان ما تناولناه بشأن حجية الاقرار المنسوب للمتهم الثالث بشأن  
المتهم الثالث و العشرون الطاعن ونسبته الي الاول هو من الناحية المدنية البحتة في  
الاصول ، يلزم مراعتها بصدد القضاء بالتساند لما نسب الي المقر من اقوال في المسائل  
المدنية فما بالنا بصدد التقييم الجنائي حين يعول المتهم في حق نفسه او غيره بارتكاب  
الجريمة دون سند صحيح من الاوراق اكتفاء ياطمئنان المحكمة بانه قد صدر عن ملتفتا  
عن إنكاره التام للموافقه و ما تم من اجراءات بمحضر تحقيقات النيابة و جلسات  
المحاكمة في شان الاقرارات.

-٧٥-

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**  
محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

و حيث ان المقرر في قضاء النقض عنه ان اللازم في اصول الاستدلال ان يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدياً الى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج و لا تنافر في حكم العقل و المنطق وان الاحكام الجنائية يجب ان تبني بالجزم و اليقين علي الواقع الذي يثبتته الدليل المعبر ولا تؤسس بالظن و الاحتمال علي الفروض و الاعتبارات المجردة و إذا كان ما تقدم و كان الحكم الطعين تحصيله للواقعة و إستخلاصه لها و حال تدليله علي ارتكاب الطاعن للجريمة المسنده المنسوبة اليه قد تساند في أدله إدانته إلي ما إدعاه ضابط الواقعة بإقرار للمتهم الثالث ذلك الاقرار المعيب و المخالف للقواعد القانونية فهو ما لا يصح معه التساند اليه في الادانته و إن خالف الحكم الطعين هذا النظر فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب و الفساد في الاستدلال اسلمه إلي الخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب معه نقضه.

### الوجه الرابع

Here

ان المقرر قانوناً انه لا سبيل للطعن في عقيدة قاضي الموضوع الذي له مطلق الحرية في تكوينها في الدعوي عملاً بالمادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية غير ان عقيدة القاضي ليست من إطلاقاته بل يجب علي القاضي ان يلتزم في تكوين عقيدته بالادلة و الطرق التي حددها القانون و ليس ان يحكم في الدعوه بعلمه الشخصي، و حيث ان الثابت ان الحكم الطعين قد حصل الواقعة في صورته الثابته بصدور هذا الحكم علي نحو يتنبأ بما لا يدع مجال للشك انه حصلها بعلم شخصي و الواقع لم تكشف عنه

-٧٦-



الاوراق حسبما اثبت الحكم ( انه في فتره سابقه سادت البلاد الفوضى استغلها كل من ليس له ضمير.....) و ذلك التحصيل من المحكمه للواقعه و الذي غابت مفرداته عن الاوراق برمتها وان الحكم الطعين أنشأ اثرا" تاريخيا للجريمه عن فترات زمنييه سابقه و جعل للجريمه اصلا غير ثابت بالاوراق و كان ذلك الواقع الذي اسبغه الحكم الطعين علي الدعوي من عندياته دون ان يكون له اصلا بالاوراق وهو ما يكشف عن فساد في الاستخلاص و التحصيل يؤدي الى الفساد في بيان الحكم و ما ترتب عليه من إستدلال اسلمه الي الخطأ في تطبيق القانون و هو ما يجعل الحكم مشوبا بالبطلان.

## الوجه الخامس

ان الادلة في المواد الجنائية متماسكه يشد بعضها البعض الاخر فتكون عقيدة القاضى فيها مجتمعة بحيث اذا سقط احداها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمه وانه يشترط فى دليل الادانة ان يكون مشروعا اذ لا يجوز ان تبني ادانة صحيحة على دليل باطل فى القانون .

الطعن رقم ٦٠٩٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٥

وتأسيسا على ما تقدم واذ كانت المحكمه فى حكمها الطعين قد كونت عقيدتها مما استخلصته من ادلة متسانده ضمنيتها ما توصلت اليه فتابعها مما اسفر عنه فحص الهواتف المحمولة ونتيجة ذلك الفحص بأعتباره دليل متساند وادت مؤدى ذلك فى

الصفحة (٤٠) من الحكم .

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator – Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

وحيث انه من المقرر قانونا بحسب الاصل ان المشرع الدستوري قد اضى على الحياة  
الخاصة طرق وهي مصونة لا تمس ومنها المراسلات البريدية والبرقية والايكترونية  
والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال وانه لا يجوز الاطلاع عليها او رقابتها  
الا بأمر قضائي وقد سلير لمشروع الوضعي المشرع الدستوري واقطفي اثره في ذلك  
ووضع تنظيميا محددًا بالمادة ١٩٩ اجراءات جنائية بشأن الاطلاع على المراسلات ولم  
يخرج عن هذا الاصل الا شكرا في الجرائم الذي انتظمها القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨  
بشأن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات واذن الثابت من اعمال التحقيق الابتدائي الذي  
باشرته النيابة العامة انها اصدرت اذن بفحص الهواتف المحمولة للمتهمين في غير  
الاستبيان المبين سلفا وبغير الطريق الذي رسمه القانون الامر الذي يكون معه هذا  
الاجراء قد وقع مخالفا للقانون مبطلا لاثره ومن ثم الدليل المستمد منه .  
واذا جاء الحكم الطعين فتساندا في الادلة في مجموعها كوحده مؤديه الى ما قصده الحكم  
فيها ومتجه الى اقتناع المحكمة واطمئنانها فيما انتهت اليه وكان من بين هذه الادلة  
المساندة التي رسمت الصورة وارتسمت في وجدان المحكمة هو ما اسفر عنه فحص  
الهواتف المحمولة والذي حصل خلافا للقانون وهو ما ينشئ في العقل لزوما ان تلك  
الصورة قد بنيت على غير سند صحيح من القانون باتبار ان الدليل المكون لعقيدة  
المحكمة هو دليل باصلي قانونا وان المشروعية في دليل الادانة واجبة بما ثبت يقينا ان  
بطل

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

*Lawyer – Rechtsanwalt*  
*International Arbitrator – Schiedsrichter*

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**  
محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

الحكم الطعنى قد اصابة العوار فى الاستدلال والقصور فى التسبب جرة الى الخطا فى

تطبيق القانون .

**السبب العاشر**  
**مخالفة المادة ٩٨ من الدستور**  
**والاخلال بحق المتهم في الدفاع عن نفسه**  
**وبطلان اجراءات المحاكمة والاخلال بحق الدفاع**

بالاطلاع علي محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ١٢ من مارس سنة ٢٠٢٢ نجد أن ان الطاعن وعقب أنتهاء دفاعه الأستاذ / فريد الديب من المرافعة الشفوية واثبات طلباته أمام المحكمة قد طلب من هيئة المحكمة السماح له بالحديث الى المحكمة للدفاع عن نفسه فيما لم يستظهره دفاعه أثناء المرافعة عنه لاسيما وان الدفاع الحاضر عنه لم يشير الى المستندات السابق تقديمها الى المحكمة بتاريخ ٦ / ٣ / ٢٠٢٢ والتي تثبت برانته وتبين للمحكمة دليلا فاصلا بشأن الاتهام المنسوب اليه - مذكرة التفاهم بين الطاعن والاميرة نوف عن ارض بالسعودية -

فضلا عن ذلك ان المحامي الموكل المذكور للدفاع عن الطاعن تخلف عن الحضور بأغلب جلسات المحاكمة ولم يلم بجوانب القضية وما صار بالجلسات حيث ورد بمحضر جلسة ١٢ / ٣ / ٢٠٢٢ ص ٦٨

" ملحوظة:-

- والمتهم الاخير/ حسن كامل راتب - طلب من المحكمة بالحديث له بعد موافقة الدفاع الحاضر معه. —





- والدفاع الحاضر مع المتهم رفض ان يتحدث. \_\_\_\_\_"

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمتهم حق الدفاع عن نفسه بصفة الأصيل والقانون يخول له إبداء مايتعين له من طلبات طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا  
لما كان ذلك ، وكان الطاعن طلب من هيئة المحكمة - كما هو ثابت بمحضر جلسة المحاكمة المؤرخ ١٢ من مارس لسنة ٢٠٢٢ - السماح له بالحديث الى المحكمة للدفاع عن نفسه فيما لم يستظهره دفاعه أثناء المرافعة عنه وابداء دفاعه وضم المستندات المنوه عنها المقدمة بجلسة ٦ / ٣ / ٢٠٢٢ والمقدمة من الدفاع عن المتهم الثالث - والتي تثبت ان مذكرة التفاهم المنوه عنها والمبرمة بين الطاعن والاميرة نوف عن ارض بالسعودية تعد رسمية وثابتة التاريخ لكونها ضمن أوراق المحضر رقم ٨٨٠٩ / ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة والمحضر رقم ٧١٦٩ / ٢٠١٨ جنح زايد .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بالإدانة على هذا المستند ووجه سؤال الى دفاع الطاعن عما اذا كانت هذه المذكرة موثقة من عدمة - وهو ما أجاب عليه دفاع الطاعن بالنفي وأضاف انها مؤشر عليها حيث ورد بمحضر جلسة المحاكمة بتاريخ

١٢ / ٣ / ٢٠٢٢ ص ٦٧

" وسألته المحكمة هل هذا المستند موثق فأجاب - لا - وهذا المستند عليه تأشيرة قبل

بدئ الدعوى وان اهمية المستند فيه ان كل ما قاله حسن راتب صحيح وان الامر

لايتجاوز عمل مشروع عمراني بالمشاركة مع الاميرة/ نوف فى ارض تملكها فى

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

السعودية وعليه توقيع الاميرة ويمكن ان يتحقق من امر توقيعها على المستند من عدمه  
واستقرأ الدفاع المستند"

وعلى الرغم من اصرار الطاعن على التحدث الى المحكمة وابداء دفاعة عن نفسه مما  
دعاه الى التقدم بطلب فتح باب المرافعة مرفقا" به ثلاث حوافظ تحتوى على صور  
رسمية للقضية رقم ٨٨٠٩ لسنة ٢٠١٧ جنح مركز الجيزة المقيدة برقم ٥١٤ لسنة  
٢٠١٧ حصر تحقيق والقضية رقم ٧١٦٩ لسنة ٢٠١٨ جنح زايد وهو ما لم يرد في  
منطوق الحكم ولم يشير اليه الحكم .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مبني على بطلان في الإجراءات للاخلال بحق  
الطاعن في الدفاع عن نفسه بما يوجب نقضه فضلا عن أن كل ما أبداه المحامي الموكل  
عن الطاعن ما هي إلا طلبات تحضيرية لما سيبيده من دفاع كما هو ثابت بمحاضر  
جلسات المحاكمة إلا أن المحكمة صادرت حق الطاعن في الدفاع ولم تمكنه من ابداء  
دفاعه - كما أوضحنا سلفا - وهو ما لا يتحقق به الغرض الذي من أجله أعطى الشارع  
الحق للمتهم أن يدافع عن نفسه ، وإنما فوجئ بجلسة ١٢ / ٣ / ٢٠٢٢ بصدور قرار  
المحكمة بحجز القضية للحكم بجلسة ٢١ / ٤ / ٢٠٢٢ مع استمرار حبس المتهمين.....  
وهو ما حدا بالطاعن تقديم طلب فتح باب المرافعة مرفق به حوافظ مستندات حتي يتسنى  
له الدفاع عن نفسه و ابداء دفوعه .

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator - Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العينين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

## وحيث تنص المادة ٩٨ من الدستور

بان حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول. واستقلال المحاماة وحماية حقوقها ضمان  
لكفالة حق الدفاع. ويضمن القانون لغير القادرين مالياً وسائل اللجوء إلى القضاء،  
والدفاع عن حقوقهم .

لما كان ذلك، وان حق الطاعن في الدفاع عن نفسه يعتبر من أهم هذه الضمانات فإن  
المشرع منح المتهم حق الدفاع عن نفسه بكل الطرق و الأساليب حتى الدفاع السلبي  
بالتزامه الصمت و عدم إجباره على الشهادة ضد مصلحته وحقه في الاستعانة بمحامي  
إذا عجز عن الدفاع عن نفسه و منحه كل الحقوق و الضمانات التي تكفل له ذلك .  
لما كان ذلك، وكان البين من محاضر جلسات التي ترفع فيها الدفاع عن الطاعن، أنه لم  
يبدى دفاعاً كاملاً، وأنه تخلف عن حضور اغلب الجلسات ، وأنهت المحكمة المرافعة  
حسبما هو ثابت بمحضر الجلسة دون أن تستجيب لطلب الطاعن بالسماح بالحديث الى  
المحكمة حتى يبدى دفاعه أمامها ، وإنما فصلت في الدعوى بإدانة الطاعن وباقي  
المتهمين بغير أن تتيح له الفرصة لإبداء دفاعه عن نفسه ، وهو أيضاً واجب على  
المحكمة، يكون قد قصر عن بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقريره بما يبطل إجراءات  
المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه .



وقد استقرت احكم محكمة النقض على انه

لما كان من المبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية – تطبيقاً لما كفلته الدساتير المتعاقبة من الحق في المحاكمة المنصفة - أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة إلى أن يُحكم بإدائته بحكم نهائي في محاكمة قانونية عادلة تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ، وهو حق نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادتيه العاشرة والحادية عشرة ، كما أنه مبدأ استقر تطبيقه في الدول الديمقراطية ، وتقع في إطاره مجموعة من الضمانات الأساسية تكفل بتكاملها مفهوماً للعدالة لا تختلف فيه الأمم المتحضرة ، وذلك أيًا كانت طبيعة الجريمة وبغض النظر عن درجة خطورتها . ولقد قام على هدي هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقدساً يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضيرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤدي العدالة معاً إدانة بريء . وكان الدستور قد أوجب في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٤ حضور محام موكل أو مندوب مع المتهم عند محاكمته في الجرائم التي يجوز الحبس فيها . كما أوجب القانون حضور محام يدافع عن كل متهم بجناية أحيلت إلى محكمة الجنايات ؛ كي يكفل له دفاعاً حقيقياً لا مجرد دفاع شكلياً ؛ تقديرًا منه بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، فإن هذا الغرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من بدايتها إلى نهايتها ؛ حتى يكون مُلمًا بما أجرته المحكمة من تحقيق وما اتخذته من إجراءات طوال المحاكمة ، ومتى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى



مرافعته ، وإذا استأجل نظر الدعوى ورأت المحكمة الا تجيبه إلى طلبه ، وجب عليها ان تنبهه إلى رفض طلب التأجيل حتى يبدي دفاعه أو يتخذ ما يشاء من إجراءات يملئها عليه واجبه ويراهما كفيلة بصون حقوق موكله . لما كان ذلك، وكان البين من محضر جلسة .... التي ترفع فيها الدفاع عن الطاعنين الأول والثاني والخامس والسادس، أنهم لم يبدوا دفاعًا كاملاً ، وأن باقي الطاعنين لم يحضر معهم محام، وأنهت المحكمة المرافعة حسبما هو ثابت بمحضر الجلسة دون أن تنبههم إلى وجوب توكيل محام لكل منهم حتى يبدي دفاعه أمامها أو أن تندب لهم محامين للاطلاع على أوراق الدعوى والمرافعة فيها بما يروونه محققًا لمصلحة المتهمين ، وإنما فصلت في الدعوى بإدانتهم بغير أن تتيح لهم الفرصة لإبداء دفاعهم ، فإن حق المتهم في جنائية في الاستعانة بمدافع - وهو أيضًا واجب على المحكمة - يكون قد قصر عن بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقريره بما يبطل إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه ؛ حتى تُتاح للمتهمين فرصة إبداء دفاعهم على الوجه المعتبر قانونًا .

الطعن رقم ٢٠٢٣٨ لسنة ٨٤ قضائية الدوائر الجنائية - جلسة ٢٠١٥/١/٢٤

وحيث أن القضية قد خلت من دليل معتبر على تحقق أركان الجرائم التي دانه بها سواء ما تعلق منها بالأفعال المادية أو المقاصد التي تتكون منها أركان تلك الجرائم سوى ما جاء بتحريات الشرطة التي لا تنهض بذاتها دليلاً للإدانة كما سلف البيان مما يلتمس معه الطاعن أن يكون النقض مقرونًا بالبراءة.

Dr.  
**Hassan AbouElenin**

Lawyer – Rechtsanwalt  
International Arbitrator – Schiedsrichter

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دكتور  
**حسن أبو العنين**

محام بالنقض و الادارية والدستورية العليا  
محكم دولي

## وعن طلب وقف التنفيذ

فانه لما كان الاستمرار في تنفيذ الحكم المطعون فيه ضد الطاعن من شأنه أن يرتب له أضراراً جسيمة لا يمكن مداركتها بما يحق له طلب وقف تنفيذه مؤقتاً ريثما يفصل في هذا الطعن.

## فلهذه الأسباب

يلتمس الطاعن من محكمة النقض الأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً ريثما يفصل في هذا الطعن والحكم.

أولاً: قبول الطعن شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع:

أصلياً: نقض الحكم المطعون فيه والبراءة.

واحتياطياً: نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وعلى سبيل

الاحتياط الكلي نقض الحكم المطعون فيه والفصل في

موضوعه طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون وحالات

إجراءات الطعن بالنقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل

بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٧.

وكيل الطاعن

حسن أبو العنين

المحامي بالنقض